

تقرير بحثي

تحت الرادار؟

كيف يتكيف ويعمل رواد الأعمال السوريون
اللاجئون في الاقتصاد غير الرسمي في لبنان

رمزي فتح الله



Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية

بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، جميع الحقوق محفوظة ©

أجريت دراسة الحالة هذه كجزء من مشروع «آليات تكيف اللاجئين غير النظامية في الشرق الأوسط: تفسير آليات التكيف والصدود والوكالة لدى اللاجئين من سوريا في لبنان والأردن لتأمين سبل العيش في الاقتصاد الغير الرسمي» وذلك بدعم من مؤسسة فورد.

قام بتنسيق هذا المشروع كل من د. ناصر ياسين (الباحث الرئيسي)، وميساء بارود (منسقة المشروع)، ويارا مراد (مديرة البرنامج) في إطار برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

يُنشر هذا التقرير من قِبَل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB). ويمكن الحصول على نسخة منه من المعهد أو تحميله عبر الرابط التالي: <http://www.aub.edu.lb/ifi>

إن الآراء الواردة في هذا التقرير تُلزم كاتبها حصراً، ولا تعكس آراء كلٍ من مؤسسة فورد أو معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية أو الجامعة الأميركية في بيروت.

يُحظر استعمال أو إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه، بأي شكلٍ من الأشكال، من دون إذن مُسبق وخطي من الناشر، إلا في حالة استخدام بعض الاقتباسات منه مع ذكر المصدر.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد ٢٣٦-١١، رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان

+٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ الخط الداخلي: ٤١٥٠

+٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧

ifi.comms@aub.edu.lb @

www.aub.edu.lb/ifi

aub.ifi f

@ifi_aub

تحت الرادار؟

كيف يتكئف ويعمل رواد الأعمال
السوريون الأاجئون في الاقتصاد
غير الرسمي في لبنان

رمزي فتح الله، كلية سليمان عليان لإدارة الأعمال، الجامعة الأميركية في بيروت

المحتويات

٤	شكر وتقدير
٤	ملخص تنفيذي
0	الأجئون السوريون في لبنان
٦	الاقتصاد غير الرسمي في لبنان
٧	ريادة أعمال السوريين غير المنظمة
٨	أدبيات حول ريادة الأعمال لدى الاجئين السوريين
٩	أهداف البحث
٩	طرق التحقيق والتحليل
١٢	النتائج
١٢	الدوافع
١٣	التحديات التنظيمية
١0	آليات التكيف غير المنظمة - استراتيجيات المواجهة
١٧	ظلال الضوء وعدم توازن القوة
١٧	تصنيف رواد الأعمال السوريين الأجئين
١٩	التحديات المعيارية والتصورات المجتمعية
٢٠	التأثير الإيجابي لريادة أعمال الأجئين السوريين
٢١	نتائج ريادة الأعمال: تأمين سبل العيش أو المرونة؟
٢٢	الخط والافاق المستقبلية
٢٢	المساهمة في الأدبيات الأكاديمية
٢٣	الخلاصة
٢٤	التوصيات

شكر وتقدير

أجري هذا البحث بفضل ثقة ووقت رواد الأعمال السوريين اللاجئين واستعدادهم لمشاركة تجاربهم.

أقدر الدعم المالي الذي قدمته كل من مؤسسة فورد ومعهد عصام فارس للسياسات العاقبة والشؤون الدولية (IFI)، وأنا أيضًا ممتنٌ للدعم الرائع الذي قدمته ميساء بارود من (IFI).

أشكر مساعديني في البحث: ليان الخطيب وسامي غاناما، وكلّ الذين شاركوا في حلقات النقاش المتعدّدة، وقدموا الملاحظات على دراستي.

أيضًا أشكر المنظمات الشريكة التي سهّلت التواصل مع المشاركين في الدراسة.

وأشكر أيضًا الدكتورة مارتا شن لمراجعتها البناءة والمفيدة لتحسين التقرير.

«على الرغم من اختلاف قصّة كلّ لاجئ ومعاناته الشخصية، إلّا أنّهم جميعًا يتشاركون في شجاعتهم غير المألوفة، ليس فقط لتأمين سبل العيش، ولكن للمثابرة وإعادة بناء حياتهم المحطّمة.»

أنطونيو غوتيريس - المفوض السامي السابق للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ملخص تنفيذي

اضطر العديد من السوريين إلى الهرب من بلادهم منذ العام ٢٠١١ بسبب الحرب والعنف الدائر فيها، ولجأوا إلى البلدان المجاورة بما فيها لبنان، الذي استضاف عددًا كبيرًا، نسبيًا، من اللاجئين السوريين، الذين كانوا بحاجة أيضًا للعثور على عمل وكسب العيش لتأمين سبل العيش.

شكّل تأسيس أعمال خاصة بؤابة أمل لكثير من اللاجئين الذين يمتلكون مهارات مُحدّدة وفطنة في العمل وخبرات معيّنة. في حين، اتسمت البيئة المؤسّسائية في لبنان بمستوى عالٍ من الغموض وعدم اليقين بسبب التحدّيات الاقتصادية المحلّية الراهنة والطبيعة السياسيّة لأزمة اللاجئين السوريين. وهو ما أدّى إلى خلق بيئة مؤاتية ومقيدة، على حدّ سواء، لرواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين يديرون أعمالهم وفقًا لترتيبات غير مننّمة.

في هذا السياق، يعتمد هذا التقرير على نهج دراسة الحالة الاستكشافية، ويتناول تجارب ريادة الأعمال لدى ٣٧ لاجئًا سوريًا في لبنان، ويسلط الضوء، بشكلٍ خاص، على الطرق التي يتكيّف معها رواد الأعمال السوريون اللاجئون وكيفية إدارة مشاريعهم وفقًا لترتيبات مؤسّسائية غير مننّمة. وتركّز الدراسة أيضًا على الأشكال المختلفة من الأنظمة التي يعمل رواد الأعمال وفقها، فضلًا عن الآليات التكيّفية المختلفة التي يستخدمونها. وكذلك تشدّد على المؤسسات الاجتماعية المعيارية التي وفّرت حجر الأساس للرأفة باللاجئين السوريين منذ العام ٢٠١١، قبل أن تتحوّل مؤخرًا نحو التشكيك في شرعية أعمالهم في بعض المناطق اللبنانية.

إلى ذلك، يقترح التقرير بعض التوصيات العملية والسياسية لإشراك جهات فاعلة متعدّدة في دعم رواد الأعمال السوريين الذين يمكنهم الاستفادة من ظروف أفضل لتحسين سبل عيشهم، ليس فقط في لبنان وبشكلٍ مؤقت، وإنما أيضًا في سوريا بعد عودتهم.

اللاجئون السوريون في لبنان

أدارت بلدان الاتحاد الأوروبي ميزاتٍ يمكن أن تساعد لبنان على مواجهة تدفق اللاجئين نحو بنيتهم التحتية الاجتماعية والاقتصادية والحضرية الهشة بالأساس، وخصّصت أكثر من مليار يورو للبنان منذ العام ٢٠١١ لمساعدة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في مناطق متعدّدة (EEAS, 2019) من خلال:

- ▶ حماية الأفراد بالاستناد إلى ضعفهم عبر محاولة تلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحًا
- ▶ مُساعدة اللاجئين السوريين في لبنان والدفاع عن وضعهم القانوني في البلاد
- ▶ تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية في لبنان عبر الدعوة إلى خلق فرص عمل لكلّ من السكّان اللبنانيين واللاجئين السوريين في لبنان، للمساعدة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد إلى الأمام
- ▶ بناء مراكز رعاية صحّية جديدة وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحّية الأساسيّة لكل من اللبنانيين والسوريين المحتاجين
- ▶ تحسين البنية التحتية وجودة التعليم الذي توفره المدارس الرسميّة اللبنانيّة

إذ خطّط مؤتمر لندن لدعم سوريا والمنطقة، الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٦، لتوفير ١,١ مليون وظيفة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة بحلول العام (Harb et al., 2018) 2018). وفي عام ٢٠١٩، تعهّد العديد من المانحين بتقديم ٧ مليارات دولار كمساعدات لسوريا واللاجئين الذين فروا من البلد الذي مزقته الصراعات.

بعد ثماني سنوات من اندلاع الحرب الأهلية السورية التي أسفرت عن أكثر من ٦,٨ مليون لاجئ مسجّل و٦,٢ مليون نازح داخلي، لا يزال لبنان يحتل المرتبة الأولى في استضافة أكبر عدد من اللاجئين نسبةً إلى عدد سكّانه. حاليًا، هناك شخص لاجئ من أصل كل ٤ أفراد يُقيمون في لبنان. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، يوجد في لبنان نحو ٩٣٨,٥٣١ لاجئ سوري مسجّل حتى نيسان/أبريل ٢٠١٩، ويتركز معظمهم في منطقة البقاع، بالإضافة إلى ٢٠ ألف لاجئ من أصول سودانية وإثيوبية وعراقية، ونحو ٣٠٤,٥٩٩ لاجئ فلسطيني يعيشون تحت رعاية الأونروا (UNHCR Data on IDPs, 2017) (UNRWA).

في الواقع، لا يلتزم لبنان بأي إطار دولي أو قانوني لتنظيم وجود اللاجئين. فلبنان غير مصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ولا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. مع بداية الأزمة السوريّة، اتخذت الحكومة اللبنانية «موقفًا إنسانيًا»، ورفضت إنشاء مخيمات للاجئين وتبنّت مقاربة أكثر عُموماً (Yahya, 2018). اتبع لبنان موقفًا نموذجيًا من النكران، بحيث لم يتمّ التصدي لتدفق اللاجئين - الذي بلغ ذروته في العام ٢٠١٣ - بأي تخطيط هيكلي أو سياسة استيعابية. وبعد التخبط بين الخوف والشعور الإنساني حيال أزمة اللاجئين، اتبع لبنان سياسة غير واضحة وغامضة للتصدي للأزمة وتأمين اندماج اللاجئين الاقتصادي. عمليًا لم تتخذ الحكومة اللبنانية سوى قرار واحد واضح يقضي بعدم إنشاء مخيمات للاجئين، وفيما بدا أنّه قرار يشجّع الاندماج الإنساني للاجئين في مجتمعاتهم المضيفة، إلّا أنّه فعليًا جاء نتيجة الجمود السياسي في البلاد (Yahya, 2018).

واجه لبنان تجربة صعبة في استضافة اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة العام ١٩٤٨، وعلى الرغم من فرور أكثر من ٧٠ عامًا على وجود مخيمات للاجئين الفلسطينيين في البلاد، لا يزال سكّان تلك المخيمات قرومين من حقوقهم الأساسيّة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. فضلًا عن أن بنتيجة سيطرة الفصائل الفلسطينية المسلّحة على المخيمات ومحدوديّة سلطة الدولة عليها، نأت الحكومة اللبنانية بنفسها عن المساحات الجديدة التي تشكّلت وكانت محكومة بالعسكرة والتطرف. وبدلًا من أن تكون مخيمات اللاجئين حلًا مؤقتًا أصبحت تهديدًا طويل الأمد.

نتيجةً لغياب المخيمات الرسميّة في البلاد وإطالة أقد الحرب وجرائمها والأضرار الجانبية في الداخل، أصبح اللاجئون أكثر اعتمادًا على المساعدة التي تقدّمها الوكالات الإنسانية الدوليّة وعلى موارد المجتمعات المضيفة المحرومة في لبنان.

الاقتصاد غير الرسمي في لبنان

مع التدقّق الكبير في أعداد اللاجئين السوريين، كان على الاقتصاد غير الرسمي في لبنان أن يستقبل ويستوعب مجموعة جديدة من الأشخاص الراغبين في العمل لساعات طويلة ومن دون أي حماية اجتماعية وبأجور مُنخفضة للغاية. استقرّ معظم اللاجئين السوريين في محافظة البقاع، حيث يوجد 13 لاجئاً بين كل 100 شخص مُقيم، في مقابل عدد أقل يقيم في بيروت، حيث يوجد 7 لاجئين بين كل 100 شخص مُقيم فيها (UNHCR, 2017). إلى ذلك، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ثلث اللاجئين السوريين في لبنان (33%) عاطلون عن العمل، وأن 94% ممن يعملون لا يمتلكون أي عقد عمل رسمي أو دخل شهري منتظم (Ajluni & Kawar, 2015). في تقييم للأثر الكلي للاجئين السوريين على سوق العمل اللبناني، توقّع البنك الدولي أن تزداد العمالة غير المنظمة في لبنان بنسبة 10% سنوياً (2010). ونظراً إلى وجود العديد من الوكالات الحكومية ذات الاهتمامات المختلفة، تمتلك الجهات الفاعلة الحكومية وجهات نظر مختلفة حول الأنظمة (Webb et al., 2013). في الواقع، هناك درجات مختلفة من الانظمة بين حدي الترتيبات المنظمة وغير المنظمة.

تبرز أيضاً مدارس فكرية متعدّدة حول الاقتصادات غير المنظمة في البلدان النامية، إلا أن هناك مدرستين تعدّان ربّما الأكثر أهمية في سياق هذه الدراسة. وفقاً للمدرسة القانونية (De Soto, 1989) قد يقود النظام القانوني العدائي مجموعة من رواد الأعمال إلى العمل بشكل غير منظم لتجنّب المُشكلات المرهقة مثل الإجراءات القانونية ورسوم تسجيل الأعمال (WIEGO, 2018). إلى ذلك، تنظر المدرسة الفكرية التطوعية إلى الاقتصاد غير الرسمي بطريقة مماثلة للمدرسة القانونية لكن من دون إلقاء اللوم على النظام القانوني العدائي، وتشير إلى أن رواد الأعمال يختارون، عمداً، العمل بشكل غير منظم لتجنّب دفع الضرائب والرسوم والتكاليف الأخرى (Maloney, 2004). وعلى الرغم من ذلك، لا يقتصر الاقتصاد غير الرسمي على ما تنصّ عليه هذه المدارس أو غيرها، بل يتوسّع بشكل دائم، ولا سيّما خلال الأزمات، ليشير إلى نشاط يعكس ويعبّر عن استراتيجية البقاء (WIEGO, 2018).

استخدم اللاجئون السوريون كل الموارد المُتاحة لتطوير أعمال صغيرة الحجم تعتمد غالباً على مصادر دخل غير منظمة. لا ينحصر اللاجئون السوريون بالضرورة ضمن المخيمات أو التجمّعات الخاصة بها، ولا يعتمدون بشكل حصري على المساعدات الإقليمية والعالمية، بل يقتنص العديد منهم الفرص أو يأسسون أعمالهم الخاصة في مناطق مختلفة من لبنان مدفوعين بالحاجة إلى العثور على أي دخل مستدام لتأمين سبل العيش، أو بخبرة مهنية سابقة اكتسبوها في بلدهم سوريا، بحيث أصبحت ريادة الأعمال لدى اللاجئين فكرة مثيرة للاهتمام تستحق الدراسة على المستوى العالمي في مختلف الدول المضيفة، وظاهرة منتشرة في لبنان (e.g., Bizri, 2017; Harb, 2017; Shepherd, Saade, and Wincent, 2019).

غادر أكثر من 16 ألف لاجئ الأراضي اللبنانية ضمن إطار برنامج إعادة التوطين في بلدان أخرى الذي رعته الأمم المتحدة، في المقابل، أمّا الذين اختاروا البقاء في لبنان أو اضطروا على ذلك، فقد تمّت الإشارة إليهم على أنهم ساهموا بشكل غير مباشر في زيادة البطالة والحمل والولادات، وتصعيد التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وزيادة القيود التي تفرضها البلديات (UNHCR Resettlement Data Finder, 2017).

اعتمد اللاجئون في لبنان على آليات ساهمت بمقاومتهم وتأمين سبل عيشهم لأكثر من ثماني سنوات، وقد يكون أبرزها: العمل لدى آخرين، أو تأسيس عمل خاص سواء من منازلهم أو عبر شركات صغيرة الحجم، أو شقّ طريق صعب في ظل ضائقة مالية، أو الرزوح تحت كتلة من الديون. في الواقع، لا تسمح القوانين اللبنانية للاجئين السوريين بالعمل إلا في أعمال مُحدّدة للغاية مثل البناء والزراعة والتنظيفات. إلا أن معظم اللاجئين انخرطوا في الاقتصاد غير الرسمي في محاولة للتكيّف مع حياتهم الجديدة وكسب رزقهم.

يشمل الاقتصاد غير الرسمي، عادةً، كل الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات والوظائف والعمّال الذين لا يخضعون للتنظيم أو الحماية من قِبَل الدولة (WIEGO, 2018). في معظم البلدان النامية، يستحوذ الاقتصاد غير الرسمي على غالبية سوق العمل في البلاد، ويشكّل أحياناً نحو 90% من العمالة (ILO, 2018). إلى ذلك، يُعرّف بعض المراقبين النشاط غير الرسمي بأيّ عمل خارج نطاق سيادة القانون أو التعامل في البضائع والخدمات غير الشرعية.

في لبنان، يتألف الجزء الأكبر من سوق العمل من عمّال غير لبنانيين يشغلون وظائف ذات مهارات متدنية في الأعمال المنزلية والبناء والزراعة لتأمين سبل عيشهم. يعدّ اللاجئون في لبنان من الفئات الأكثر هشاشة، وقد اختاروا طرقاً غير منظمة لكسب رزقهم في هذه البلاد، ما أدّى إلى بروز بعض الآثار الاقتصادية الكلية على الاقتصاد غير الرسمي للبلد. في العام 2010، أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن العمالة الفلسطينية في لبنان غير منظمة في معظمها، بحيث «يملك أقلّ من خمس الفلسطينيين العاملين عقد عمل فكتوب» (Ajluni & Kawar, 2015). وقد لجأ اللاجئون الفلسطينيون إلى أعمال غير نظامية وغير مُسجّلة ضمن مخيماتهم التي لا يُسمح للسلطات اللبنانية بالدخول إليها.

ريادة أعمال السوريين غير المنظمة

(Koller & Kunze, 2017)، خصوصاً أن العديد من المنظمات الدولية تقدّم الدعم إلى اللاجئين (عبر المنح التعليمية والتدريب المهني وفرض تنظيم المشاريع) لوقف دورة اعتمادهم على المساعدات وتجنّب الطرق غير المشروعة والخطيرة لكسب العيش.

لقد حاول العمل الأكاديمي التوصل إلى توافق حول الأسباب التي تجعل أو تحوّل دون قيام أصحاب المشاريع واللاجئين بوظائفهم ككيانات قانونية وشرعية في ظل البيئة التنظيمية المنظمة. في هذا السياق، يمكن الاستناد إلى تعريف شهير لرواد الأعمال غير النظاميين يعتمد على النظرية المؤسسية. فمن خلال التمييز بين المؤسسات المنظمة والأنظمة المقننة والموظفين المسجلين، والمؤسسات غير المنظمة التي لا تتبع الوضع القانوني الراهن، تشير النظرية المؤسسية إلى رواد الأعمال غير النظاميين يعملون خارج «حدود» القواعد والمؤسسات المنظمة الرسمية وداخل حدود القواعد والمؤسسات غير المنظمة (De Castro et al. 2014; Webb et al., 2009). ووفقاً لهذا الإطار النظري، ينبع وجود رواد الأعمال غير النظاميين من التباين المجتمعي بين المؤسسات المنظمة وغير المنظمة. بمعنى آخر، تتناسب ريادة الأعمال غير المنظمة، بشكل مباشر، مع عدم وجود توافق بين المؤسسات المنظمة وغير المنظمة. يعرّف Bruton et al. (2014) الشركات غير المنظمة بأنها شركات غير مسجلة ولكنها تحصل على دخل من إنتاج سلع وخدمات قانونية. في المقابل، ووفقاً للمعايير الإحصائية الدولية التي اعتمدها المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائي العمل (ICLS) في العام 1993، يتكوّن «القطاع غير المنظم» من مؤسسات غير مدمجة (أي لا تشكّل كيانات قانونية منفصلة عن أصحابها) و/أو غير مسجلة لدى سلطة حكومية وطنية (ILO, 2003).

في مواجهة العديد من التحديات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ينتهي المطاف بغالبية رواد الأعمال السوريين اللاجئين بالعمل في أسواق غير منظمة. حتّى الآن هناك عجز عن فهم السياق الذي يؤدي إلى قيام اللاجئين السوريين بإنشاء أو محاولة بدء أعمال خاصة في لبنان بسبب القوانين غير الواضحة والتطبيق الضعيف والمجزأ للسياسات، على الرغم من محاولة بعض الدراسات الحديثة مثل (Bizri 2017) و (Harb et al., 2018) تسليط الضوء على حالات بعض الأعمال الناجحة التي يديرها لاجئون سوريون في لبنان.

ووفقاً للعديد من مدراء المنظمات غير الحكومية الناشطة في البلاد، والذين يعملون مع النازحين السوريين، والذين تمّت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة، يتبيّن أن السوريين هم بطبيعتهم تجار ويميلون إلى الأعمال الخاصة، كما أنهم أكثر تعليماً وريادة بالمقارنة مع غيرهم من اللاجئين. بحيث يمكن الاستفادة من إمكانيات الريادة لديهم، واعتبارها بمثابة استثمار في مستقبل المشروعات الصغيرة في البلد المضيف

أدبيات حول ريادة الأعمال لدى اللاجئين السوريين

الخاصة ببلد المقصد، بينما يحاولون استرداد ما فقدوه أثناء تجاربهم المؤلمة (Heilbrunn et al., 2018; Wauters and Lambrecht, 2008).

على الرغم من أن ريادة اللاجئين ليست ظاهرة حديثة، إلا أن فهمنا الأكاديمي وتوثيق تجاربهم لا يزالان محدودين. على الباحثين تقديم مزيد من البحوث التي تبرز التجارب المميزة للاجئين كرؤاد أعمال (Harb et al., 2018; Heilbrunn et al., 2018). ونظرًا لكون البعد الأكاديمي في هذا المجال لا يزال في مرحلة ناشئة، يعدّ البحث القائم على دراسات الحالة مناسبًا جدًا لهذه الظاهرة غير المستكشفة في الإدارة/إدارة الأعمال.

برز مؤخرًا تيار بحثي ناشط في الإدارة والاستقصاء عن ريادة أعمال المهاجرين (Kloosterman, 2010)، تعتمد أدبياته بشكل كبير على نظرية التضمين المختلط (Kloosterman, Van der Leun, and Rath, 1999) التي توّفر خلفية للتفاعل بين رؤاد الأعمال المهاجرين ومجموعة الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المتوافرة لهم. يصنّف هذا الإطار، الذي تمّ تكييفه لاستكشاف الفرص المتاحة لرؤاد الأعمال المهاجرين، ثلاثة مستويات من التأثير: أولًا، مجموعة الموارد الشخصية ورأس المال الخاص برؤاد الأعمال الأفراد، بما فيها الشبكات العرقية والاجتماعية؛ وثانيًا، هيكلية الفرص المتاحة لرؤاد الأعمال المهاجرين في السوق المضيفة؛ وثالثًا، البيئة المؤسسية الكلية للبلد المضيف.

عادةً، يتمّ تقديم السوق باعتباره معاديًا لرؤاد الأعمال المهاجرين الذين لا يعرفون ظروف العمل ضمنه، لكن على الرغم من هذه التحديات، يعتمد رؤاد الأعمال المهاجرين على الموارد الشخصية والشبكات الاجتماعية للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق.

لا يتعاطى نهج التضمين المختلط مع ديناميات الممارسات غير المنظمة التي ينشئها رؤاد الأعمال، ولا يفسر العلاقة بين رؤاد الأعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين الذين قد يساعدون في إنتاج هذه الممارسات غير المنظمة (Ram et al., 2017).

على الرغم من أن هذا النهج النظري قد يكون ذات صلة بالدراسات حول ريادة أعمال اللاجئين، إلا أنه يجب إدراك قضيتين. أولًا، ركّزت الأبحاث حول ريادة أعمال المهاجرين، حتى الآن، على سياقات الاقتصادات المتقدمة (أي الشمال العالمي)، التي تستقبل المهاجرين من البلدان النامية (الجنوب العالمي) وبدرجة أقلّ بكثير على البلدان النامية التي تستقبل اللاجئين. تختلف البيئة المؤسسية تمامًا بين بلدان الشمال والجنوب، بما يؤثر على ديناميات ريادة أعمال المهاجرين واللاجئين. ثانيًا، يجب أن يكون هناك تمييز كبير بين رؤاد الأعمال المهاجرين ورؤاد الأعمال اللاجئين. إذ ينتقل المهاجرون عادةً بشكل طوعي لأسباب اقتصادية، بينما يجبر اللاجئون على الفرار من بلدانهم بسبب العنف و/أو الصراع السياسي. تلاحظ Heilbrunn وزملائها (2018) أنّ اللاجئين وطالبي اللجوء يُعتبرون من أكثر المجموعات تهميشًا بين المهاجرين المعرّضين للتمييز وظروف صعبة للغاية. يجب على اللاجئين أيضًا التكيف مع القوانين والقواعد والقيم

أهداف البحث

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فهم الآليات التكيفية غير النظامية واستراتيجيات التعاون لرواد الأعمال السوريين اللاجئين في إدارة أعمال صغيرة في لبنان، على الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي يواجهونها.

للتهرب من القيود المفروضة على المؤسسات المنظمة أو غموضها، يلجأ الفاعلون إلى استراتيجيات تعاونية غير منظمة فتعدده (Tsai, 2006) أو إلى استراتيجيات «إبداعية» ليمتدوا من الوصول إلى ما يحتاجون إليه (Yassin, Stel, & Rassi, 2016). من هنا، أتبنى فكرة استراتيجية التعاون أو آليات التكيف غير المنظمة (Tsai, 2006; Yassin & Chammaa, 2016; Yassin, Stel, & Rassi, 2016) في بيئة ريادية، حيث يبدأ اللاجئون السوريون في إدارة مشاريعهم الصغيرة في مجتمعات مختلفة في لبنان. وكذلك أركز على اللاجئين السوريين بوصفهم جهات فاعلة لديهم القدرة على تجاوز القيود والحدود النظامية وغير النظامية لتعزيز مصالحهم في تنظيم المشاريع.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

- استكشاف الدوافع والخبرات المختلفة لرواد الأعمال السوريين اللاجئين لبدء أعمال خاصة في لبنان.
- إلقاء الضوء على التحديات القانونية والاجتماعية التي يواجهها رواد الأعمال السوريين اللاجئين، ولا سيما قانونية وشرعية مشاريعهم في المجتمعات المضيفة المختلفة.
- تحديد ووصف الأشكال المختلفة للآليات غير المنظمة التي يعتمدها رواد الأعمال السوريين اللاجئين للتكيف والعمل في البيئة المؤسساتية الصعبة في لبنان.
- تصوير ديناميات العلاقات بين رواد الأعمال السوريين اللاجئين وأصحاب المصلحة اللبنانيين.
- تسليط الضوء على بعض التوصيات العملية والسياسية.

طرق التحقيق والتحليل

نظرًا لكون معرفتنا بريادة أعمال اللاجئين لا تزال في مرحلة ناشئة، اخترت طريقة دراسة الحالة لتحليل هذه الظاهرة غير المستكشفة إلى حد ما في البحوث الإدارية (Heilbrunn & Iannone, 2019). كذلك تعدّ منهجية دراسة الحالة مناسبة هنا، لأنّ هدفنا هو فهم التجارب اليومية لرواد الأعمال الذين يتناولهم هذا التقرير. وقد تمكّنت من التعامل مع تجربة كل رائد أعمال لاستكشاف المواضيع الفريدة والمُشتركة بين جميع المشاركين، والاقتراب قدر الإمكان من «سياق الحياة الواقعية» (Yin, 1994).

بدأت في إجراء مقابلات استكشافية مع رواد أعمال سوريين لاجئين في ثلاثة مواقع ميدانية مختلفة. وعلى الرغم من أنّ هذا التقرير يعاين ريادة أعمال اللاجئين السوريين في دولة واحدة، قد تختلف البيئات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية من منطقة إلى أخرى، وهي عوامل يمكن أن تعزز أو تعيق هذا النوع من ريادة الأعمال. وهذا التكوين متعدد الأوجه لمواقع الدراسة المُختارة، جعلها أماكن مثالية لاستكشاف التفاعلات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

ساعدتني هذه المقابلات الأولية في فهم سياق تشغيل الشركات الصغيرة في لبنان من قبل اللاجئين السوريين. لاحقًا، وبمساعدة باحثة مساعدة، بدأت في إجراء مقابلات فردية مكثفة مع العديد من رواد الأعمال السوريين اللاجئين في أربع مناطق في لبنان. واحترامًا لخصوصية المشاركين وسريّة قصصهم، أتحفظ عن كشف أسمائهم والمناطق التي يعملون فيها. في المجمل، تتضمّن بياناتي ٣٧ حالة لرواد أعمال ينشطون في الاقتصاد غير الرسمي في لبنان، والتي يستعرضها الجدول رقم ١.

لقد تبّنت أبسط وأوسع تعريف فُمكن لرائد الأعمال بوصفه فردًا يعمل لحسابه الخاص (Caliendo et al. 2014)، وينظّم ويدير عملاً ويتحمّل المخاطرة من أجل تحقيق الربح. لقد درست فقط تجارب رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين انتقلوا إلى لبنان بعد الحرب في سوريا في العام ٢٠١١، علقًا أنّه كان هناك حالتان من رواد الأعمال السوريين الذين عاشوا في لبنان في فترات سابقة (سواء للعمل كموظفين أو للدراسة) قبل أن يعودوا إلى سوريا بحلول العام ٢٠١١، ويضطروا إلى الهرب مجددًا منها نحو لبنان بعد اندلاع الحرب.

الجدول رقم ١. الوصف والخصائص الديمغرافية لدراسات الحالة

رقم الحالة	منطقة المنشأ في سوريا	الجنس	الشريحة العمرية	الوضع العائلي	سنة بدء المشروع	نوعية المشروع	مكان المشروع في لبنان	عدد الموظفين	الخطط المستقبلية
A1	إدلب	ذكر	٣٠-٢٥	متزوج	٢٠١٢	متجر للأدوات المنزلية	المنطقة ١	١	غير محدّد
A2	طب	ذكر	٥٠+	متزوج	غير محدّد	متجر ١ دولار	المنطقة ١	١	غير محدّد
A3	طب	ذكر	٢٧	أعزب	أيار ٢٠١٨	محل ألبسة	المنطقة ١	١	توسيع العمل
A4	الرققة	ذكر	٣٠-٢٥	أعزب	٢٠١٨	خياط	المنطقة ١	لا يوجد	غير محدّد
A5	الرققة	ذكر	٣٠-٢٥	متزوج	٢٠١٦	متجر أجهزة خلوية	المنطقة ١	لا يوجد	العودة إلى سوريا وإكمال دراسته
A6	طب	ذكر	٣٠+	متزوج	أيار ٢٠١٨	محل ألبسة	المنطقة ١	١	العودة إلى حلب عندما تنتهي الحرب
A7	درعا	أنثى	٤٠+	مطلقة	٢٠١٥	محل ألبسة	المنطقة ١	١	شراء المزيد من المنتجات
B1	طب	ذكر	٣٣	متزوج	٢٠١٧	محل حلاقة	المنطقة ٢	٢	لا يفكر بالعودة إلى سوريا
B2	طب	أنثى	٤٥	متزوجة	غير محدّد	محل عطور	المنطقة ٢	لا يوجد	التوسع
B3	الرققة	ذكر	٣٠-٢٥	أعزب	٢٠١١	محل ألبسة	المنطقة ٢	١	إنهاء الدراسة
B4	طب	ذكر	٣٠-٢٥	متزوج	٢٠١٥	خدمات المياه	المنطقة ٢	٢	التوسع
C1	طب	أنثى	٣٠-٢٥	متزوجة	٢٠١٥	خياط	المنطقة ٣	١	غير محدّد
C2	الحريرة	ذكر	٣٠-٢٥	متزوج	غير محدد	محل ألبسة	المنطقة ٣	٢	العودة إلى سوريا
C3	غير محدد	أنثى		متزوجة	غير محدد	محل ١ دولار	المنطقة ٣	لا يوجد	غير محدد
C4	إدلب	ذكر	٣٠+	متزوج	غير محدد	محل ألبسة	المنطقة ٣	لا يوجد	غير محدد
C5	القلمون	ذكر	٣٠-٢٥	متزوج	٢٠١٧	غسل سيارات	المنطقة ٣	٢	العودة إلى سوريا
C6	دمشق	أنثى	٤٠+	متزوجة	٢٠١٧	خياطة	المنطقة ٣	١	شراء آلات جديدة
C7	حمّاه	ذكر	٥٠+	متزوج	٢٠١٢	محل بقالة	المنطقة ٣	لا يوجد	غير محدد
C8	حمص	ذكر	٣٠+	متزوج	٢٠١٥	محل ألبسة	المنطقة ٣	لا يوجد	العودة إلى سوريا
C9	حمص	ذكر	٣٠+	متزوج	٢٠١٥	محل ألبسة	المنطقة ٣	١	الحصول على المزيد من السلع
C10	طب	ذكر	٣٠-٢	متزوج	٢٠١٢	محل ١ دولار	المنطقة ٣	١	غير محدد
C11	دمشق	ذكر	٣٠-٢٥	متزوج	٢٠١٧	محل ١ دولار	المنطقة ٣	١	السفر لإكمال دراسته
C12	طب	ذكر	٥٠	متزوج	غير محدد	سوبرماركت	المنطقة ٣	١	غير محدد
C13	الزبداني	ذكر	٣٠-٢٥	أعزب	٢٠١٧	تصنيف شعر	المنطقة ٣	٢	الاستمرار في عمله
C14	دمشق	أنثى	٣٠+	متزوجة	٢٠١٢-٢٠١١	تصنيف شعر	المنطقة ٣	٣	الحصول على قرض لتوسيع العمل
C15	درعا	ذكر	٣٠+	متزوج	٢٠١٢	ميني ماركت	المنطقة ٣	لا يوجد	العودة إلى سوريا والتنقل بين لبنان وسوريا
D1	دمشق	أنثى	٤٠+	متزوجة	٢٠١٥	خياط	المنطقة ٣	لا يوجد	رؤية ما إذا كان يمكنها افتتاح عملها الخاص
E1	حمص	ذكر	٢٢	متزوج	٢٠١٣	منتجات الألبان	المنطقة ٤	١	افتتاح مشروعه الخاص من دون شريك
E2	حمص	ذكر	٢١	أعزب	٢٠١٦	أجبان	المنطقة ٤	١	أشار إلى أنه سيغادر في ٢٠١٨
E3	حمص	ذكر	٣٠+	متزوج	٢٠١٤	محل قهوة صغير	المنطقة ٤	لا يوجد	غير محدّد
E4	حمص	ذكر	٣٠+	متزوج	٢٠١٤	فرن صغير	المنطقة ٤	لا يوجد	غير محدّد
E5	القصير	ذكر	٢٦	متزوج	٢٠١٥	سوبر ماركت	المنطقة ٤	لا يوجد	إنهاء دراسته وتوسيع السوبر ماركت
F1	حمص	ذكر	٢٨	أعزب	٢٠١٦	محل طويات	المنطقة ٤	٢	لا يرغب بالعودة
F2	حمص	ذكر	٥٠+	متزوج	٢٠١٤	مطعم	المنطقة ٤	١	العودة إلى سوريا عندنا تنتهي الحرب
F3	حمّاه	ذكر	٣٠-٢٥	أعزب	٢٠١٣	محل نرجيلة	المنطقة ٤	٢	ينتظر الحصول على منحة لإنهاء دراسته
F4	حمص	ذكر	٥٠+	متزوج	٢٠١٥	فرن	المنطقة ٤	١	افتتاح فرن آخر
F5	باب عقّار	ذكر	٤٠+	متزوج	أواخر ٢٠١٥	فرن	المنطقة ٤	٤	إعادة التوطين في أستراليا

وفيما يتعلّق بتحليل البيانات، استندت في نهج الاستقرائي على الإجراءات المعمول بها للبحث الاستقرائي (Miles & Glaser, 1994; Strauss & Corbin, 1998). بما في ذلك المبادئ التوجيهية لتقنيات المقارنة المستمرة (Glaser & Strauss, 1967)، والعمل بشكل متكرر على البيانات والأفكار الناشئة. لقد ساعدني تحليل الحالات المتقاطعة على استنباط رؤى ذات مغزى من دون الإفراط في تعميم الحالات الفردية (Heilbrunn & Iannone, 2019). لقد حدّدت الفواصم المشتركة والاختلافات في تجارب رواد الأعمال السوريين اللاجئين، وقمت بترميز وحفظ سجل لكل نوع من التحديات والاستراتيجيات المذكورة في المقابلات مع المشاركين، ثم استخدمت تحليلاً مقارناً لتجميع التحديات والاستراتيجيات المماثلة ضمن مواضيع أوسع.

ونظراً لطبيعة الدراسة الاستكشافية، ينبغي الحذر وعدم تعميم النتائج على عدد أكبر من رواد الأعمال السوريين اللاجئين، الذين لا يمثلون الجميع في لبنان. إلى ذلك، يمكن أن يكون هذا البحث نقطة انطلاق لمزيد من التحقيقات في أنواع مختلفة لريادة أعمال اللاجئين السوريين وعلى مستويات مختلفة من أعمالهم، ودرجات متفاوتة من التنظيم، ومعدّلات نجاح متباينة.

كانت الأولوية للتركيز على حالات رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين يديرون مشاريعهم خارج التجمّعات أو المخيمات غير الرسمية، لأن معظم اللاجئين السوريين يعيشون خارج هذه التجمّعات ويتفاعلون مع المجتمعات المضيفة. ومع ذلك، أجريت بعض المقابلات في المخيمات و/أو التجمّعات السكنية غير الرسمية للحصول على بعض الأفكار حول كيفية عمل رواد الأعمال السوريين اللاجئين في هذه البيئات.

لتحديد المشاركين الذين يتناسبون مع العينات المستهدفة، اتصلت ببعض المنظمات التي تعمل مع اللاجئين السوريين من خلال برامج دعم مختلفة في لبنان، وطلبت منها المساعدة في اختيار المشاركين وحصلت على ردود مختلفة.

كانت بعض المنظمات فريدة وخصّصت بعض أعضاء فريقها لتحديد رواد الأعمال السوريين اللاجئين المستعدين للتحدّث معنا. في حين لم تتمكّن منظمات أخرى من تقديم المساعدة بسبب «الموارد المحدودة» أو «حساسية الموضوع والسياق الصعب». إلى ذلك، تمّ اتباع جميع إجراءات اختيار العينات والموافقة عليها وفقاً لإرشادات مجلس المراجعة المؤسسي. على سبيل المثال، ناقش وكلاء أو موظفو المنظمات طلبي مع بعض رواد الأعمال السوريين اللاجئين للحصول على موافقتهم المبدئية لإجراء المقابلات في إطار البحث، وقد كانت مشاركتهم في الدراسة طوعية تماماً.

في الاجتماع، شرحت أهداف الدراسة والمقابلة للمشاركين، وسألتهم مرّة أخرى عمّا إذا كانوا على استعداد للمشاركة، مع التشديد على حقهم في رفض المشاركة والتأكيد على الحفاظ على خصوصيتهم وسريتهم. لقد تواصلنا مع رواد الأعمال السوريين اللاجئين، وأبلغناهم أنّنا نعدّ مشروعاً بحثياً أكاديمياً، ونسعى إلى دراسة التحديات التي يواجهونها وكيفية تكيفهم معها، مع التأكيد على رغبتنا بـ«إسماع صوتهم» (Harb et al., 2018).

لقد أجرينا مقابلات معمّقة وشبه هيكلة مع ٣٧ رائد ورائدة أعمال لاجئين ولاجئات من سوريا فُدرج في هذا التقرير. وعند توجيه الأسئلة إليّ، حاولت مع مساعدي في البحث تقديم معلومات عن المنظمات التي قد تدعم اللاجئين السوريين من خلال التدريب أو ورش العمل أو المنح المخصّصة لأفكار الأعمال الصغيرة أو المنح التعليمية أو المعدّات أو القروض. كذلك أجريت مقابلات واجتمعت مع سبعة من الميسرين والمنظمات المجتمعية في لبنان الذين شاركوا في العديد من الأفكار حول رواد الأعمال السوريين اللاجئين وكيف يديرون أعمالهم في هذا السياق المؤسّساتي الصعب.

النتائج

الدوافع

نتيجة النزوح والفرص المحدودة لكسب العيش، اتبع معظم رواد الأعمال السوريين اللاجئين استراتيجية الاعتماد على الذات، من خلال الاستفادة من اللغة المشتركة والتقارب في الثقافة بالإضافة إلى السلام والاستقرار النسبيين في لبنان المجاور. تعرّض الكثير منهم لخسائر كبيرة في سوريا ولم يكن لديهم أي خيار سوى محاولة بذل قصارى جهدهم في لبنان لإعادة بناء حياتهم وإنشاء شركات صغيرة لإعالة أنفسهم وأسرهم. ومع ذلك، يتواجد بعض الشباب السوري في لبنان أيضًا لتجنّب التجنيد الإلزامي و/أو لمتابعة دراستهم الجامعية. اختار هؤلاء الشباب أن يصبحوا رواد أعمال في لبنان، أولاً للحفاظ على حياتهم، وثانيًا لادّخار بعض المال وإرساله مرّة أخرى إلى سوريا طوال فترة إقامتهم المؤقتة في لبنان.

يختلف رواد الأعمال السوريون اللاجئون الذي يخضعون للدراسة في هذا التقرير، من ناحية الموارد التي يمتلكونها وظروف السوق التي اختبروها، ما أدّى إلى هيكلية مختلفة من الفرص والخيارات لأنشطتهم وأعمالهم. تعدّ الخبرة السابقة والمعرفة الضمنية من العوامل المهمة في تحديد خيارات رواد الأعمال السوريين اللاجئين لمشاريعهم، وحصل معظم هؤلاء على شكلٍ من الدعم المالي من أفراد الأسرة المقيمين في لبنان أو سوريا أو أي مكان آخر لبدء مشاريعهم.

تعرّف أدبيات رواد الأعمال المدفوعين بالحاجة بأنهم أولئك الذين يلجئون إلى الاقتصاد غير الرسمي باعتباره المصدر الوحيد المُتاح للدخل لأنّه لا توجد بدائل أخرى، بينما يستخدم رواد الأعمال الذين يستندون إلى الفرص الاقتصاد غير الرسمي لكسب دخل أعلى والتمتّع بمزيد من الاستقلالية والمرونة (Williams, 2008). على الرغم من أن كسب العيش هو الهدف الأكثر أهمية لمعظم رواد الأعمال السوريين اللاجئين، فقد صادفنا 9 حالات من رواد الأعمال الذين بدأوا أعمالهم بدافع الضرورة ولكنهم يقومون في الوقت الحالي بتوسيع أعمالهم واغتنام الفرص، ولا سيّما اللاجئين السوريين الذين كانوا أصحاب أعمال تجارية صغيرة في سوريا وحزّكوا النمو في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، يميل رواد الأعمال السوريون اللاجئون الذين اقترضوا من منظمات التمويل الأصغر أو حصلوا على مبالغ من المال من المنظمات غير الحكومية و/أو شاركوا في برامج التدريب على الأعمال الصغيرة، إلى أن يكونوا أكثر تنظيمًا وتوجّهًا نحو النموّ في نهجهم في إدارة أعمالهم بالمقارنة مع رواد الأعمال الذين لم يتلقوا أي دعم.

يعيد هذا التقرير المقاربات الجديدة حول ريادة الأعمال التي لا ترى أنه ينبغي لنا تسمية رواد الأعمال الصغار إنطلاقًا من الضرورة التي أجبرتهم على العمل أو انطلاقًا من الفرص التي

أظهر رواد الأعمال السوريين اللاجئين درجة عالية من الوكالة في وضع أفكار الأعمال والبدء بها لدعم أنفسهم وعائلاتهم. وفي بعض الحالات، كانوا قادرين على توسيع مشاريعهم التجارية والتطلع إلى مزيد من النمو والنجاح. يقول مُدير لبناني في منظمة غير حكومية: «إذا سمحت للسوريين بإدارة أعمالهم واستهلاك المزيد، فسيساعدون أنفسهم ويساعدوننا أيضًا. يعتمد الناس بدرجة أقل على المساعدات عندما يكون لديهم أعمال». ومع ذلك، إنّ الطبيعة غير الواضحة وغير المؤكّدة للقوانين والتنظيمات، المتعلقة باللاجئين السوريين الذين يقومون بفتح وتشغيل أعمال في لبنان، أعاقت طموحاتهم في تنظيم المشاريع. وقد أدّى ذلك في كثير من الأحيان إلى حلول مُساعدة تبنّاها كل من الرواد الأعمال السوريين اللاجئين وبعض الكيانات الرسمية والمنظمة. وكانت هذه الحلول لتكون مرضية إذا كان جميع اللاجئين السوريين أو معظمهم يخطّطون لمغادرة لبنان إلى جهة أخرى أو العودة إلى سوريا. ومع ذلك، من خلال محادثتنا مع رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين شاركوا في الدراسة، يفترض كثيرون منهم أنهم لن يستطيعوا العودة إلى سوريا بسبب العديد من القيود، مثل الأمن وتجنّب الخدمة العسكرية وفقدان الممتلكات والأصول. أيضًا، استثمر العديد منهم مبالغ عالية نسبيًا لإنشاء مشاريعهم، لذلك هم ليسوا مستعدين للتخلّي بسهولة عمّا عملوا عليه واستثمروا فيه طوال السنوات الست الماضية في لبنان.

لطالما كان الطابع غير المنظم للشركات هو القاعدة في المجتمعات المحرومة في لبنان والعديد من أجزاء العالم الأخرى. يعلّق مدير في منظمة غير حكومية دولية تدعم رواد الأعمال السوريين اللاجئين قائلاً: «حتّى لو كان لديهم ما يكفي من المال لتأسيس أعمالهم الخاصة، فإن اللاجئين السوريين يتبنّون أساليب غير منظمة للحفاظ على أعمالهم بسبب الخطوات الصعبة التي يجب عليهم اتباعها لجعل أعمالهم مُعترف بها رسميًا». ومع ذلك، سادت سياسة التنكّر للواقع من وجود العديد من الشركات السورية التي يديرها اللاجئون. وقد شجّع هذا النهج على تطبيق القوانين ضدهم بشكل عشوائي أو ضعيف، وكذلك شجّع رواد الأعمال السوريين على اللجوء إلى العديد من استراتيجيات التكيّف غير الرسمية ليتمكّنوا من التفلّت من الأنظمة الرسمية ومراقبتها، وبالتالي مواصلة عملياتهم التجارية وتجنّب العقوبات.

أو متاجر خاقة بهم. تكمن مشكلة هذا القرار بتدميره العديد من الشركات وليس جميعها. يجب تنفيذ هذا القرار على جميع السوريين وليس على البعض... وسيكون من الأفضل أن نتلقى إشعارًا قبل إغلاق أعمالنا... أين يمكننا أن أذهب؟».

كما هو الحال مع الدراسات السابقة التي تناولت رواد الأعمال اللاجئيين السوريين في لبنان مثل (Harb et al., 2018)، يشعر معظم رواد الأعمال بالقلق إزاء الجانب القانوني لإقامتهم في لبنان، وشرعية قساريهم وكلّ القضايا المترتبة بأوراقهم الرسمية. لم يتم إثارة قضية الشرعية من قبل المشاركين من مخيمات بيروت، لأن هذه المناطق، كما قيل لنا، تخضع لسلطة بعض الأحزاب السياسية، ولم يشهد رواد الأعمال السوريون اللاجئون أي نوع من المضايقات فيما يتعلق بشرعية أعمالهم، فضلًا عن كون رواد الأعمال الذين يديرون أعمالًا صغيرة من منازلهم أو داخل التجمعات السكنية، لم يكونوا مهتمين جدًا بهذه المشكلة، نظرًا إلى حجم أعمالهم وطبيعتها المحدودة.

عبر معظم المشاركين (باستثناء قلّة ممن كانوا يقيمون في مخيمات أو تجمعات غير رسمية) عن اهتمامهم بإضفاء الطابع الرسمي على أوضاعهم الشخصية وعلى أعمالهم، لأنهم يريدون تجنب العيش في خوف دائم من إغلاق أعمالهم و/أو احتجازهم شخصيًا لبعض الوقت. وقد أعربوا عن نواباهم للقيام بذلك، لكن لا يمكن افتراض أن ذلك سيحصل في حال سمحت القوانين به أو حُففت الإجراءات المطلوبة لإضفاء الطابع المنظم على أعمالهم. يجب أن نضع في الاعتبار أن العمل غير المنظم يوفّر الكثير من التكاليف على رواد الأعمال اللاجئيين السوريين، ولكنه يعرضهم للمخاطر ويرتب أشكالات أخرى من التكاليف بالإضافة إلى القيود. فضلًا عن أن العديد من رواد الأعمال اللاجئيين السوريين لديهم إقامات وأوراق قانونية منتهية الصلاحيّة ويفترض تجديدها قبل تنظيم أو إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم. إلى ذلك، اشتكى كثيرون من أن ليس لديهم ما يكفي من المال لإنفاقه على تجديد هذه الأوراق. وبالتالي، لن يكونوا قادرين على تحمّل تكاليف تسجيل شركاتهم، كما كان هناك حلقة ففرغة أبطت رواد الأعمال اللاجئيين السوريين في مكان غير منظم ويعملون تحت الرقابة.

من الواضح أنّ هناك بعض الإجراءات التي يمكن للأجانب اتباعها في لبنان لتأسيس أعمالهم أو شراء منزل أو متجر. ومع ذلك، يواجه اللاجئون السوريون محدودية رؤوس الأموال المتوافرة والعديد من العقبات لتشغيل عمل منظم. إنّ العملية الإجرائية المتعلقة بكيفية قيام السوري اللاجئ بإنشاء مؤسسة في لبنان معقدة، خصوصًا أنّه لا يمكن للاجئ فتح حساب مصرفي، وهو إجراء بات أكثر صعوبة في ذروة أزمة اللاجئيين في لبنان. وقد أوضحت إحدى الحالات، أنّ هناك

اقتنصوها (على سبيل المثال Welter et al., 2018)، لأنّ العديد من رواد الأعمال السوريين اللاجئيين يبدؤون أعمالهم على أساس الضرورة، ويصبحون في النهاية قادرين على اقتناص الفرص بعد تأسيس أعمالهم واختبار بعض النجاح ويعتمد معظم رواد الأعمال مزيجًا من الضرورة والفرص في أنشطتهم غير المنظمة (Webb et al., 2013; Welter et al., 2018). على سبيل المثال، كان B4 يعمل في مجال الإنشاءات لكنّه رأى فرصة أفضل في خدمات خزانات المياه، في حين استفاد C5 من خبرته في إدارة غسل السيارات التي اكتسبها في سوريا لافتتاح عمل فمائل في لبنان.

وبالتالي، هناك حاجة لإعادة التفكير وتحدي الفرضيات التي تشير إلى أن رواد الأعمال اللاجئيين يعملون فقط من فئط الضرورة ولديهم فرص محدودة لكسب العيش أو النمو في المجتمعات المضيفة. ويجب أيضًا عدم التقليل من الأثر الاقتصادي لهذه الشركات الصغيرة لأنّها قد توفر حياة كريمة لرواد الأعمال، وفي كثير من الحالات تقدّم فرص عمل للاجئيين السوريين الآخرين، كما شهدنا في العديد من الحالات موضوع الدراسة الراهنة. فلقد أنشأ العديد من السوريين شركات صغيرة MFOs وتولّوا إدارتها بأنفسهم، وكان لهم بصمة محلية ضمن المجتمعات المضيفة، بينما بدأت شركات أخرى باستكشاف بعض الفرص الدولية (مثل الحالة C1).

التحديات التنظيمية

لا يمتلك العديد من السوريين وثائق صحيحة عن الإقامة الرسمية في لبنان، خصوصًا أنّ تجديد أو تأمين تصاريح الإقامة يستلزم الكثير من الإجراءات المعقدة والمكلفة (Janmyr, 2016). فضلًا عن أنّ السوريين المسجّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين عليهم تقديم تعهد بعدم العمل في لبنان، في حين أنّ اللاجئيين غير المسجّلين لدى المفوضية عليهم الحصول على كفالة من فرد أو شركة للعمل في ثلاثة قطاعات حصراً وهي الزراعة والبناء وخدمات التنظيف (Janmyr, 2016). في المقابل، يتطلّب العمل في قطاعات أخرى شروطًا بيروقراطية ومالية أكثر، علمًا أن نظام الكفالة يحلّل أرباب العمل المسؤولية الكاملة عن الفرد العامل (Janmyr, 2016).

بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على رواد الأعمال اللاجئيين السوريين التعامل مع تحديين آخرين وهما: (١) موارد مالية محدودة للغاية، و (٢) تهديدات بإغلاق أعمالهم. كان A3 قلقًا للغاية بشأن التحدي الثاني، ويقول:

«المشكلة الرئيسية التي نواجهها هي الفرار الذي تمّ اتخاذه وينصّ على عدم السماح للسوريين بأن يكون لديهم أعمالاً

العديد من القيود التي تمنع رواد الأعمال اللاجئين السوريين من إكمال عملية تأسيس شركاتهم وأعمالهم. وأثناء وجودنا في هذا الميدان، سمعنا أن بعض البلديات تسمح لبعض رواد الأعمال اللاجئين السوريين بتسجيل أعمالهم على مستوى البلدية من دون الحاجة إلى ترخيص وزاري أو حكومي (مثل عدم الحصول على «إذاعة تجارية»)، إلا أن هذه العملية غير شفافة ولا تجعل المشروع منظمًا كما أوضح لنا بعض المحامين لاحقًا.

يقول C2:

«إذا كنت أرغب في فتح متجر صغير لبيع الملابس برأس مال يتراوح بين ١٠ آلاف و٢٠ ألف دولار، يجب أن يكون لدي سجل تجاري، أمّا السوريين فيجب أن يكون لديهم أيضًا شركاء لبنانيون. دعنا نفترض أننا أسسنا هذا العمل، وتمّ تسجيله بشكل قانوني لدى الدوائر الرسمية. بعد ذلك، يتمّ تقسيم الربح بين الشركاء اللبنانيين والشريك السوري الذي يبقى من دون إقامة عمل. لقد افتتحت عملاً بشكل قانوني، ومع ذلك لا يسمحون لي بالحصول على إجازة عمل، وأخبروني أن عليّ أن أكون مستثمرًا يملك أكثر من ١٠٠ مليون ليرة في حساب مصرفي لكي أتمكّن من الحصول على إقامة. وبعد حصولي على إجازة العمل، يمكنني الذهاب إلى الأمن العام وأخيرًا الحصول على إقامة العمل. كم هو عدد السوريين الذين هربوا من الحرب إلى لبنان ولديهم أكثر من ١٠٠ مليون ليرة في حسابهم المصرفي؟ لا أحد لديه هذا المبلغ. وبالإضافة إلى هذه المشكلات، لكي ينجح هذا العمل، يجب أن يكون لدي ثلاثة عقال على الأقل وأن أقوم بالتأمين عليهم... لدي صديق لبناني وافق أن يكفلني. أوراقك كلها قانونية وأعيش في لبنان بشكل قانوني، لكن المشكلة هي أنني مدير المتجر وأنا سوري... أخذوا أوراقني لبيعة أشهر، واضطرت للذهاب إلى الأمن العام مرّات عديدة على مدار شهرين حتى أخبروني في النهاية بأنه يجب أن أحصل على إجازة عمل من الدرجة الأولى أو الرحيل.»

تعتبر الحكومة اللبنانية أنّ العدد المتزايد من اللاجئين السوريين في لبنان يشكل تهديدًا، بحيث أنشأت قوانين وتنظيمات تصنّفهم على أنّهم «أجانب غير مرغوب فيهم» (Janmyr, 2016: 7). كما تمّ وضع تنظيمات جديدة والتشجيع على تنفيذ القوانين ضدّ رواد الأعمال اللاجئين السوريين بحجة حماية العمالة اللبنانية (Janmyr, 2016). وهو ما يزيد من تعقيد التعديدية المؤسسية للهيكليات السياسية والقانونية اللبنانية، التي تترجم بوجود مستويات مختلفة من الجهات الحكومية الفاعلة ذات المصالح المختلفة، وتشكّل وجهات نظر مختلفة حول نظامية وشرعية رواد الأعمال اللاجئين السوريين. على سبيل المثال، تقوم بعض الأحياء في المنطقة رقم ٢ بتنفيذ القانون وإغلاق المؤسسات غير المسجّلة لرواد الأعمال

اللاجئين السوريين. بينما كانت مناطق أخرى أكثر ليونة، وهو سجل تجاري من الدرجة الثالثة للسوريين المقيمين في لبنان. لعبت البلديات دورًا رئيسيًا في عرقلة أو تعزيز زيادة أعمال السوريين ضمن نطاقها الجغرافي. على سبيل المثال، سمعنا عن ترتيب شبه رسمي في المنطقة رقم ٤ للشركات التي يديرها سوريون وذلك قبل عامين عندما كانت الإجراءات أكثر ليونة. من ناحية أخرى، شاركت DI التي تعيش في إحدى مدن المنطقة رقم ٢ قضيّتها في اليوم الذي تمّ إغلاق متجرها:

«كان لدي متجر لمدة ثلاث سنوات وحاليًا أغلقته البلدية، وهو مملوك من لبناني وقمت باستنجاره فقط. كنت أعمل في الخياطة، وأدير أعمالني الخاصة... يبدو أن شخصًا ما قد تقدّم بشكوى ضدّ متجرني وطالب بإغلاقه. هذا ما قيل لي.»

كان هناك تصوّر بأن رواد الأعمال اللاجئين السوريين عالقون داخل هذه الحلقة المفرغة من الأنظمة، وأنّ الطريقة الوحيدة لإدارة أي عمل في ظلّ عدم وجود رأس مال كبير أو واسطة هي اللجوء إلى نوع غير منظم من زيادة الأعمال. فضلًا عن أن الوضعية غير المنظمة لرواد الأعمال اللاجئين السوريين قد تعيق ربحية أعمالهم وكفاءتها وإمكانات التوسع، بدءًا من عجزهم وعدم انتقالهم، وقد كان ذلك واضحًا في بعض قصص رواد الأعمال. على سبيل المثال، يقول C5: «لديّ بعض الأوراق غير المكتملة لدى الأمن العام، لذلك إذا احتجت لشراء بعض اللوازم، لا يمكنني الذهاب إلى (هذه المدينة) أو أي مكان آخر.»

يعمل رواد الأعمال السوريون اللاجئون في وضعية غير منظمة بطريقة مستمرة، حيث يكون البعض أكثر تنظيمًا من غيرهم، بالاستناد إلى درجة الانظمة للأليات التكيفية التي يتبنونها.

عكست هذه الآليات ظلال الضوء التي يعمل ضمنها رواد الأعمال السوريون اللاجئون في لبنان، وتبيّن العديد منهم استراتيجيات مختلفة في وقت واحد وفي ظروف مختلفة. وقد عكست الحالات حقيقة أكثر تعقيدًا تميل إلى تشبيه الاستمرارية مع أنواع مختلفة من التداخل. على هذا النحو، يمكن أن يكون رواد الأعمال السوريون اللاجئون متوافقين مع بعض المتطلبات الرسمية (مثل الإقامة أو تسجيل متجر لبناني) على الرغم من تعارضها مع متطلبات أخرى (على سبيل المثال، عدم الحصول على تصريح عمل).

الرسوم لمالك المتجر... لا يدخل مفتشو البلدية إلى المتاجر عادة. لا يزجوننا... لكن ذلك يعتمد على البلديات، على سبيل المثال في (تلك المنطقة) سمعت أنهم منعوا السوريين من فتح متجر.»

بالإضافة إلى ذلك، لم يشعر رواد الأعمال السوريون اللاجئون الذين يديرون أعمالهم في تجمّعات أو مخيمات غير رسمية بالحاجة للالتزام، بما أنّ أعمالهم كانت مقيدة تمامًا بالعملاء داخل هذه التجمّعات والمخيمات، ولم يكن المواجهون بتنفيذ القانون اللبناني مهتمين حتى بتنظيم هذه الأعمال.

ضمن هذه الأماكن الضيقة من المخيمات والتجمّعات، يتمنّع رواد الأعمال السوريون اللاجئون بدرجات عالية من الحرّية لتجاهل أو تعليق القواعد المتعلقة بعمالة السوريين وإمكانية تأسيس أعمال خاصة بهم، ولم يكن المقصود بالتجاهل أن تتمّ مواجهة الضغوط المؤسّساتية والقانونية بشكل مباشر. بدلاً من ذلك، لم يشعر رواد الأعمال السوريون اللاجئون بوجود رغبة في الامتثال لهذه القوانين. أخبرنا B1:

«لا تحدث هنا مضايقات من الجهات القانونية لإضفاء الطابع الرسمي على أعمالنا لأن هذه المنطقة بشكل رئيسي غير مسجّلة في أي سجل حكومي.»

الاختباء

لقد وجدنا أيضًا في بياناتنا أنّ بعض رواد الأعمال اللاجئيين يلجؤون إلى بعض تقنيّات الاختباء لتجنّب الحاجة إلى الامتثال للضغوط المؤسّساتية الرسمية عبر الابتعاد عن أنظار المولجين بتنفيذ القانون. يعتمد رواد الأعمال السوريون اللاجئون على تشغيل أعمالهم عمداً في أماكن يصعب اكتشافها من قبل السلطات، ويديرون أعمالهم من منازلهم، بحيث يكونون بعيدين عن الأضواء وغير مرئيين. قرّرت C6، وهي خياطة، نقل عملها من متجر في الشارع إلى منزلها. وأخبرتنا:

«أنا أستخدم هذه الغرفة في منزلي. حتى لو فقدت غرفة، إلّا أنني وقرّرت إيجاراً. ويحتاج المتجر إلى الكثير من التكاليف، وتضطر لمواجهة المتاعب مع الآخرين لكونك سوريًا وقد يغلّقون عملك.»

حتى عندما اضطروا إلى العمل في متجر بشكل منتظم، اختار بعض رواد الأعمال السوريين اللاجئيين شارعًا صغيرًا أو زقاقًا يمرّ فيه عدد قليل من الناس. لقد أبقوا الباب مغلقًا معظم الوقت وتفاعلو فقط مع الأشخاص الذين يتقنون بهم، بدلاً من ممارسة أعمالهم علنًا. كان على رواد أعمال آخرين تغيير نموذج أعمالهم بطريقة تقلّل من تعرّضهم للجهات الفاعلة والسلطات القانونية. على سبيل المثال، ركّز بعض رواد الأعمال

آليات التكيف غير المنظّمة - استراتيجيات المواجهة

من خلال دراسات الحالة التي تمّ تحليلها، حُدّدت آليات تكيفيّة مختلفة اعتمدها رواد الأعمال السوريون اللاجئون لمواجهة المتطلّبات المؤسّساتية المتضاربة مع احتياجاتهم لتشغيل أعمالهم وكسب العيش.

هناك فجوة بين النوايا الأصليّة للمؤسّسات المنظّمة والاحتياجات والمصالح المتصورة لرواد الأعمال اللاجئيين السوريين. تشير آليات التكيف غير المنظّمة إلى مواجهة غير منظّمة (Tsai, 2006) وإلى استراتيجيات «إبداعية» متعدّدة لتكون قادرة على الوصول إلى ما تحتاجه الجهات الفاعلة (Yassin, Stel, & Rassi, 2016) وإدارة أنشطتها مع التهرّب من القيود و/أو ضبايئة المؤسّسات المنظّمة (Tsai, 2006).

وتماشياً مع أوليفر (1991)، يمكن ترتيب العديد من الاستجابات الناجمة عن الضغوط المؤسّساتية بصورة مستمرة بدءاً من الأكثر إلى الأقل مقاومة للضغوط المؤسّساتية. وبالاستناد إلى عمل أوليفر (1991)، يتمّ تقديم آليات تكيف غير منظّمة، كمحاولات يقوم بها رواد الأعمال السوريون اللاجئون لتفادي ضرورة التنظيم، بسبب عدم قدرتهم على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم أو عدم رغبتهم في القيام بذلك. وبحقّقون ذلك من خلال أربعة أنواع من الاستجابات التكيفيّة وهي: الرفض والاختباء والتمويه والشراكة غير المنظّمة.

التجاهل

يشير التجاهل هنا إلى وضع مسألة شكل العمل بعيداً من أي اعتبار، بحيث يتجاهل رواد الأعمال السوريون اللاجئون ببساطة القوانين المتعلقة باللاجئيين السوريين الذين يمارسون أعمالاً في لبنان. يتجاهل بعض رواد الأعمال اللاجئيين السوريين هذه القضايا، لا سيّما الذين يعملون ضمن المخيمات (تُعرف باسم المخيمات الفلسطينية) أو في الأحياء التي تسيطر عليها بعض الأحزاب السياسيّة لأن «الحكومة لن تكون قادرة على تنفيذ القوانين في هذا المناطق من دون موافقة الأحزاب السياسيّة.»

في الواقع، أولى رواد الأعمال السوريون اللاجئون اهتماماً أكبر بالالتزام بقواعد وأظمة المخيم أو الحزب السياسي الذي يهيمن على حيّ معيّن أو ضمن بلدية «متسامحة» في بعض المناطق. يقول B3:

«كلا، لم أواجه أي مشكلة مع البلدية أو القوى الداخليّة. لم يهدّدوا مطلقاً بإغلاق المتجر، ولكن البلدية تلاحقك إذا كان لديك رسوم للدفع... متجري ليس مسجّلاً ولكني أدفع

أنّ المالك لبناني، وكانت هذه الاستراتيجية فعّالة في كثير من الحالات.

في بعض الأحيان، كان رواد الأعمال السوريون اللّاجئون بحاجة إلى الكذب، ليس فقط لتجنّب المولجين بتطبيق القوانين، ولكن أيضًا لحماية أنفسهم من سوء معاملة الزبائن. على سبيل المثال، يقول C5:

«كان يأتي الكثير من الأشخاص لغسل سياراتهم ويغادرون. في النهاية، أخبرتهم أن هذا المكان ليس لي بل لمديري اللبناني. فأصبحوا يدفعون.»

في الواقع، عمل بعض رواد الأعمال السوريين اللّاجئين كعمال نظافة لدى مؤسّسة لبنانية تكفلهم خلال النهار، وأداروا أعمالهم الخاصة في فترة ما بعد الظهر، عبر إظهار تصريح عمل صالح «ظاهريًا» عند مجيء المحققين لتفتيش متاجرهم.

فضلاً عن ذلك، حاول رواد الأعمال السوريون اللّاجئون تقليص إمكانية الشكّ بأعمالهم إلى الحدّ الأدنى، أو التدقيق فيها أو تقييمها من خلال حماية أنفسهم جزئيًا، إقّامًا عن طريق مطالبة لبناني بالتوقيع على عقد إيجار متجر أعمالهم نيابة عنهم، أو الاختباء وراء شخصيّة لبنانية شرعيّة.

أمّا رواد الأعمال، الذين يعملون في بيئات حيث التدقيق مشدّد، فقد عثروا على صديق أو قريب لبناني مستعدّ للتوقيع على عقد إيجار المتجر باسمه، وهي طريقة أشعرت رواد الأعمال السوريين اللّاجئين بالراحة والطمأنينة من الناحية القانونية طالما أن المستأجر لبناني وهم بمنأى عن الخطر.

استأجر بعض رواد الأعمال السوريين اللّاجئين متاجرهم مباشرة من أحد الجهات اللّبنانية المحليّة القويّة، التي يناسبها استمرار رواد الأعمال السوريين اللّاجئين بالعمل ودفع إيجاراتهم. وفي هذه الحالة، تدّعي الجهات النافذة اللّبنانية أن هؤلاء المستأجرين موظفين لديها، وفي بعض الأحيان يصدرون لهم بعض المستندات القانونيّة الصالحة، وفي بعض الحالات الأخرى، تدّعي الجهات الفاعلة اللّبنانية أن رائد الأعمال السوري اللّاجئ شريك لها. لقد أطلقنا على هذه الظاهرة اسم «تأثير أبو العبد»، وهو مصطلح يعكس صورة الرجل اللّبناني القوي الذي له صلاته الخاصة ويمكنه أن يساعد رواد الأعمال السوريين اللّاجئين على الالتفاف على بعض القواعد والأنظمة أو تجنّبها. يتقاضى هؤلاء اللّبنانيون رسوم إيجار يوميّة أو أسبوعيّة أو شهريّة، وفي المقابل يوفرون الحماية والدعم لرواد الأعمال السوريين اللّاجئين. وعادة ما يكون «أبو العبد» رجلًا، ولكن ليس بالضرورة دائمًا. في الواقع، صادفنا حالة في المنطقة رقم ١ حيث كان صاحب المتجر سيدة لبنانية معروفة ومحترمة في المنطقة، قدّمت الحماية

السوريين اللّاجئين على تسليم فنتجاتهم أو خدماتهم فقط وأغلقوا متاجرهم الصغيرة معظم الوقت. لقد طوّروا نظام توصيل فعّال بينهم وبين عملائهم، يتمّ من خلاله أخذ الطلبات عبر الهاتف، ومن ثمّ تسليمها إلى منازل الزبائن. تكبّد هذه الاستجابة رواد الأعمال بعض التكاليف الإضافيّة، ولكنها قلّلت أيضًا من المخاطر والتكاليف الفعليّة الناجمة عن التعامل مع السلطات التي قد تفرض غرامة عليهم أو توقف أعمالهم. سمعنا أيضًا أن خياطة سورياً انتقل من مكان إلى آخر في كل مرّة طلبت منه البلديّة إغلاق متجره.

بالإضافة إلى ذلك، شارك رواد الأعمال السوريون اللّاجئون مع بعضهم المعلومات عن مدهامات البلديّة أو قوى الأمن الداخلي، ما سمح لهم بإغلاق أعمالهم والاختباء لبعض الوقت. ومع ذلك، فإنّ إغلاق متجر ما كان له بعض التداعيات السلبية على مداخل رواد الأعمال السوريين اللّاجئين. يشرح A5:

«عندما يأتي فريق من البلدية للتفتيش، أغلق متجري... ونخبر بعضنا. الناس هنا يخبرون بعضهم البعض. ولكن إذا أغلقت يومين متتاليين، تتكبّد الخسائر ولن تتمكّن من دفع الإيجار.»

التمويه

ينخرط معظم رواد الأعمال السوريين اللّاجئين في شكل من أشكال التمويه ليكونوا قادرين على فواملة أعمالهم في ظل المراقبة. كان التمويه أكثر آليات التكيف شيوعًا نظرًا لقدرته على توفير شكل من الامتثال أو شبه الامتثال للتنظيمات، مع الاستمرار في تشغيل أعمالهم بشكل غير منظم. في مثل هذه الحالات، يتظاهر رواد الأعمال السوريون اللّاجئون بالموافقة بدلًا من الموافقة فعليًا، لا سيّما أن التمويه هو هيكلية الملكية الحقيقيّة للأعمال الذي يجعل التمييز بين الأعمال المنظمة وغير المنظمة لرواد الأعمال لا معنى لها عمليًا. جعل رواد الأعمال السوريون اللّاجئون أعمالهم تبدو أكثر لبنانية و/أو أكثر امتثالًا للقوانين اللّبنانية المتعلقة بتأسيس أعمال من قبل السوريين، من خلال الإدعاء، على سبيل المثال، بأن رائد الأعمال السوري اللّاجئ شريك مع مشغّل لبناني.

أخفى بعض رواد الأعمال السوريين اللّاجئين هويتهم كأصحاب عمل وتظاهروا بأنهم موظّفون. في الواقع، واجهنا حادثين، حيث بدأ رواد الأعمال السوريون اللّاجئون المُقابله بإخبارنا بأنهم «مجرّد موظّفين»، وأن صاحب العمل لبناني. لكن بعد أن شعروا براحة أكبر خلال المقابلة، أشاروا إلى أنّهم يستأجرون المتجر من لبناني، لكنهم يمتلكون المنتجات الموجودة في المتجر ويحصلون جميع إيرادات المبيعات. أخبرنا عدد كبير من رواد الأعمال السوريين اللّاجئين بأنهم يشدّدون دائمًا على

بشكلٍ غير مباشر، قوّة أكبر على رواد الأعمال السوريين اللاجئيين. إلى ذلك، عبّر الأصدقاء والأفراد اللبنانيون عن تعاطفهم مع اللاجئيين السوريين، وأرادوا خدمتهم وتقديم الدعم لهم، لكنهم كانوا يمارسون بشكلٍ غير مباشر سلطة غير مرئية عليهم. على سبيل المثال، قد يقرّر الأفراد اللبنانيون عدم تجديد عقد الإيجار، أو اقتطاع مبالغ من الأرباح أو الاستحواذ على العمل بكامله، خصوصاً أن جميع الوثائق «الرسمية» للمؤسسة محفوظة باسم الشريك اللبناني.

أخبرنا أحد المالكين اللبنانيين:

«أدّعي أن كلّ هؤلاء هم شركائي (ثلاثة رواد أعمال سوريين لاجئيين لديهم ثلاثة متاجر تقع جنباً إلى جنب)، لأنّه لا يُسمح لهم باستئجار متجر بشكلٍ قانوني. ولكّني شريك نوعاً ما، أخذ نصف ما يصنّونه (كبدل إيجار) ما يجعلني شريكاً عملياً. إنهم يدفعون لي يومياً وليس شهرياً، وأصل على نصف ما يصنّونه... بالطبع أنا أفيد نفسي والآخرين.»

على الرغم من أن التمويه والشراكة غير المنظّمة يعدّان من الردود التكيّفية المنخفضة المخاطر، لنجانية احتمال حدوث ضرر لرواد الأعمال السوريين اللاجئيين، نتيجة قيام المواجهين بتنفيذ القانون بدورهم، ولكّنها تنطوي في المقابل على مخاطر فقدان الثقة بين الشركاء.

تصنيف رواد الأعمال السوريين اللاجئيين

أحد أهمّ مجالات الاهتمام التي أبرزتها هذه الدراسة هو عدم التجانس بين رواد الأعمال السوريين اللاجئيين أنفسهم، وتوضّح الحالات صعوبة التمييز بين نمط أو فئات ثابتة في نوع ريادة الأعمال التي ينخرط فيها اللاجئون، بحيث يختلف رواد الأعمال السوريون اللاجئون في العديد من الأبعاد.

وفيما يتبيّن أن النتائج التي توصلت إليها قائمة بذاتها وتعكس تنوع رواد الأعمال السوريين اللاجئيين واستراتيجياتهم التكيّفية في تشغيل مشاريعهم في لبنان، سنحاول أدناه تقديم بعض الملاحظات لتمثيل أنواع مختلفة من رواد الأعمال السوريين اللاجئيين.

لا تكمن الفكرة بوضع تصنيف لرواد الأعمال السوريين اللاجئيين، ولكن تقديم خصائص معيّنة قد يختلفون فيها. التسميات التجريبية ليست حصريّة بشكلٍ متبادل، إذ يمكن أن يكون رائد الأعمال السوري اللاجئ عبارة عن مزيج من فئتين أو ثلاث أو فئات مختلفة. لكن تتمثّل إحدى مشكلات تصنيف رواد الأعمال السوريين اللاجئيين بأننا قد نضخّم الفوارق بين الأشخاص من فئات مختلفة، وفي الوقت نفسه نرى أن أعضاء المجموعات

والدعم لرائد الأعمال السوري المستأجر لديها. في المجمل كانت الجهات الفاعلة اللبنانية تميل إلى التعاطف مع أوضاع رواد الأعمال السوريين اللاجئيين السائدة والتحدّيات اليومية التي يواجهونها.

الشراكة غير المنظّمة

أخيراً، انخرط بعض رواد الأعمال السوريين اللاجئيين في شراكة مع بعض أصدقائهم أو أفراد أسرهم اللبنانيين لإدارة مشاريع وأعمال خاصّة. وكانت هذه الشراكة غير منظّمة بل تستند إلى اتفاق شفهي بين رائد الأعمال السوري اللاجئ والشريك اللبناني.

وفي حين اعتمد التمويه على الظهور بدلاً من الطبيعة الحقيقية للعمل، باتت الشراكات غير المنظّمة تميل إلى أن تكون شراكات حقيقية. يؤدي هذا الترتيب إلى حالة من الضبابية بالنسبة إلى رواد الأعمال السوريين اللاجئيين، لأنها تجمع بين التقنيات المنظّمة وغير المنظّمة في وقت واحد. ويتم تسجيل المؤسسات وإيجارات المتجر، عادة، باسم الشريك اللبناني، ويتقاسم الشركاء التكاليف والأرباح. كان قرار الدخول في شراكة غير منظّمة مع مواطن لبناني يركّز بشكلٍ كبير على النتائج الإيجابية لوجود داعم محليّ.

يقول F3:

«لقد أبرمت صفقة مع شريكي اللبناني... لم تروقه حالتي، لكنّه لم يتمكّن من مساعدتي... قرّرنا افتتاح عمل مشترك لتحقيق ربح وتحسين وضعنا المالي». وعندما سئل عن التحديات التي تواجه رواد الأعمال السوريين اللاجئيين، أجاب: «بالنسبة لي، لأنّ لديّ شريك لبناني، كان الأمر أسهل. أنفدني شريكي من نصف المشاكل... فتحّتي لو جاء أشخاص من وزارة العمل للتفتيش، فإنّ متجرنا قانوني كون عقد الإيجار موقّع باسم شخص لبناني.»

ظلال الضوء وعدم توازن القوّة

تعكس الآليات التكيّفية غير المنظّمة التي اعتمدها رواد الأعمال السوريون اللاجئون، والمقدّمة مسبقاً، مختلف محاولات العثور على ثقب من الفرص، التي استند إليها رواد الأعمال السوريون اللاجئون في السوق اللبنانية غير المنظّمة. ويمكن أن تؤدّي استراتيجيات المواجهة إلى ديناميات قوّة مختلفة بين السوريين واللبنانيين. وعلى الرغم من لجوء العديد من رواد الأعمال السوريين اللاجئيين إلى العائلة أو الأصدقاء لتسجيل عقد إيجار متاجرهم باسمهم أو لتشكيل شراكة غير منظّمة، إلا أن الأفراد اللبنانيين اكتسبوا،

النهج «الإنساني والوطني» المتبع في المجتمع المحلي. وفي مناطق أخرى، كان رواد الأعمال السوريون اللاجئون، ومعظمهم ممن لا يملك إجازات إقامة أو عمل، أكثر حذرًا، بحيث كان عليهم الاختباء من خلال العمل والتنقل بعيدًا عن الأنظار وفتح متاجرهم في مناطق غير مرئية ولا يقصدها المولجون بتنفيذ القوانين.

تم إجبار بعض رواد الأعمال السوريين اللاجئين في المنطقة رقم ٣ على الإغلاق والانتقال إلى مناطق مختلفة بسبب الضغط المحلي وردود الفعل غير المؤاتية للاجئين. ومع ذلك، كانت المنطقتين رقم ٣ و٤ أكثر ترحيبًا بالسوريين، نظرًا لوجود العديد من العائلات المختلطة من أصول سورية ولبنانية التي تعيش في هذه القرى، والتاريخ الطويل من التجارة والتنقل فيما بينها. في الواقع، كان هناك المزيد من حالات الشراكة غير المنظمة في المنطقة رقم ٤ بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

في المنطقة رقم ١، حيث لم يكن رواد الأعمال السوريون اللاجئون غرباء، تعرّضوا للضغوط من محيطهم. وصرّح كثيرون أنّهم تعرّضوا للتهديد مرّات عدّة لإغلاق متاجرهم، وللتعامل مع ذلك، كان رواد الأعمال السوريون اللاجئون يعملون من خلال التمويه عبر تغيير مظهر أعمالهم/متاجرهم ووضع شخص لبناني في الواجهة.

من هم رواد الأعمال السوريون اللاجئون؟

يبين **الرسم رقم ١** أدناه بعضًا من الأنواع الشائعة من رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين صادفناهم أثناء عملنا الميداني، استنادًا إلى بعض العوامل مثل الدوافع والجنس وأنواع الأعمال.

النساء ربّات الأسر

تتألف فئة رائدات الأعمال الإناث في دراستنا من ربّات الأسر والعازبات، كما ذكرنا سابقًا.

وهناك نوعان مختلفان من رواد الأعمال السوريين اللاجئين العاملين في لبنان، وهما يختلفان من حيث دوافعهم لإنشاء الأعمال. لقد كان رواد الأعمال السوريون اللاجئون غير الطموحين راضين عن العمل الذي كانوا يقومون به، كما وقد رأوا أنفسهم في العمل نفسه خلال السنوات القليلة المقبلة، طالما أنّهم ليسوا مجبرين على إغلاق أعمالهم و/أو الانتقال إلى سوريا. من ناحية أخرى، كان رواد الأعمال السوريون اللاجئون الطموحين يفكّرون بالفعل في كيفية توسيع مشاريعهم وتحسين ظروفهم. وبمعزل عمّا إذا كانوا يريدون توسيع أعمالهم في المنطقة الجغرافية الحالية أو في أي مكان آخر، إلا أنّهم كانوا يملكون بالفعل خططًا لما يجب عليهم فعله بعد ذلك وكيف يمكنهم النجاح.

يشبهون بعضهم أكثر ممّا هو عليه الواقع. على سبيل المثال، على الرغم من أن جميع اللاجئات في حالتنا هن معيلات لأسرهن، فإنّ بعضهن يطمحن إلى النمو، على عكس أخريات مكنتيات بوضعهن الراهن. ومن هنا، يجب أن نكون حذرين من الإفراط في التعميم.

رؤاد الأعمال الرجال والنساء

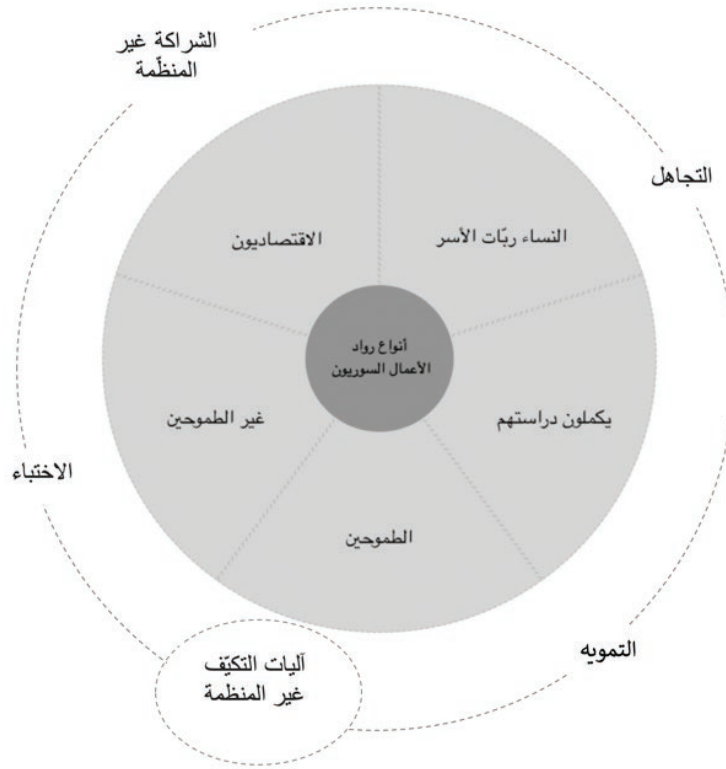
لقد غير كلٌّ من الحرب والصراع واللجوء دور المرأة السورية، التي قامت بدور الدعم الذاتي بسبب غياب ربّ الأسرة في معظم الحالات، سواء بسبب الخدمة العسكرية أو الوفاة أو الطلاق أو الانفصال أو إعادة التّوطين. تميل النساء السوريات إلى العمل في تصفيف الشعر ومجال التجميل أو الخياطة أو أي أعمال منزليّة أخرى. واستنادًا إلى العادات الاجتماعية وكونهنّ العائل الوحيد المُفترض أن يربى الأطفال والأسرة، عملت معظم النساء بشكلٍ خاصٍ من المنزل، وكن أكثر اعتمادًا من الرجال على استراتيجيّة الاختباء عن طريق اختيار العمل بعيدًا من الأنظار في المنزل و/أو في المتاجر المخفية. بالنسبة إلى الغالبية كانت هذه المشاريع أوّل تجربة رياديّة لهن، وأشارت جميع النساء اللواتي تحدثنا إليهن إلى أنّهن شعرن بمزيد من القوّة نتيجة تأسيس وإدارة أعمالهن. من ناحية أخرى، استغلّت بعض النساء اللواتي يعملن في مجال التعليم وضعهن كداعم وصيد لعائلاتهن ولاجئ ضعيف كمبرّر لوقف تنفيذ التنظيمات البلدية عليهن، لا سيّما عند تهديدهن بإغلاق متاجرهن، وقد حثّت امرأتان لاجئتان سوريّتان المولجين بتنفيذ القانون على أن يكونوا أكثر تعاطفًا مع وضعهما، فاكسبتا معاملة خاصّة وعفوّا لمواصلة العمل.

أفاد معظم رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذكور عن معاناتهم، أكثر من النساء، من العقاب وقيود السلطة المحليّة. وفي معظم الحالات، لجأ رواد الأعمال السوريون اللاجئون إلى التكيّف من خلال التمويه والشراكة غير المنظمة، خصوصًا أنّهم كانوا يعملون في الأماكن العاقّة، وبالتالي كانوا أكثر عرضة للمزيد من التدقيق من قبل منقّذ القانون. أمّا فيما يتعلّق بالتسويق، فقد استفادت النساء رائدات الأعمال من وسائل التواصل الاجتماعي، مثل إنستغرام أو فيسبوك، لعرض أعمالهن، بينما فضّل الرجال الاعتماد على الوسائل التقليديّة مثل العلاقات العاقّة أو التواصل الشفهي.

رؤاد الأعمال السوريون اللاجئون في مناطق مختلفة

تباينت البيئة التي يُدير فيها رواد الأعمال السوريون اللاجئون أعمالهم بشكلٍ غير منظم، ولا سيّما في المنطقتين رقم ٣ و٤، وتراوحت بين التساهل نسبيًا ومواجهة التحدّيات. في بعض المناطق، أشار رواد الأعمال السوريون اللاجئون إلى أنّهم يشعرون كما لو أنّهم يعيشون في سوريا بسبب

الرسم رقم 1: فختلف أنواع رواد الأعمال السوريين اللاجئين وأشكال آليات التكيف



التحدّيات المعيارية والتصوّرات المجتمعية

تعبّر درجة الامتثال للمؤسّسات الرسمية أعمال وأنشطة رواد الأعمال السوريين اللاجئين على أنّها منظّمة أو غير منظّمة. بمعنى آخر، يتمّ تقييم الطابع غير المنظّم لهذه الشركات أو الأنشطة بناءً على ما إذا كانت تمتثل للقوانين واللوائح الرسمية. ومع ذلك، قد تعتبر بعض المجموعات أنّ هذه الأنشطة مقبولة أو شرعية اجتماعيًا عندما تكون متوافقة مع الأعراف والقيم والمعتقدات الاجتماعية غير المنظّمة (Webb et al., 2009: 493). في الواقع، تسود الأنشطة غير المنظّمة وتستمرّ في أجزاء كثيرة من العالم بسبب قبولها بناءً على المؤسّسات المعيارية غير المنظّمة في المجتمع.

تشمل المؤسّسات المعيارية غير المنظّمة مجموعة من القواعد والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع، وتشكّل مفاهيم القبول الاجتماعي (Aldrich & Baker, 2001). تشير الأبحاث السابقة أيضًا إلى أن أنشطة الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي قد تحفّز على دمج الأشخاص في المجتمعات، وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع (Webb et al., 2009). في هذا السياق، تعتبر المؤسّسة المعيارية للبلد المضيف بُعدًا مناسبًا يجب استكشافه لفهم ما إذا كانت ممارسات رواد الأعمال

أما رواد الأعمال السوريون اللاجئون الذين يكملون دراستهم هم بغالبيتهم من اللاجئين الذكور الذين حصلوا على شهادة جامعية، وما زالوا يتابعون تعليمهم العالي في لبنان أو يطمحون للانتحاق بجامعات أخرى لإكمال الدراسات العليا. لقد أداروا أعمالهم لكسب عيشهم، على الرغم من أن مستقبل أعمالهم يعتمد على متى وأين سيحصلون على شهادتهم العليا.

إلى ذلك، كان رواد الأعمال السوريون اللاجئون الاقتصاديون أيضًا بغالبيتهم من الذكور، والذين أُجبروا بدورهم على المجيء إلى لبنان بسبب النزاع. بدأوا أعمالهم لكسب عيشهم، وهم يبنون اليوم قرارهم على البقاء في لبنان أو العودة إلى سوريا على أساس الحوافز الاقتصادية. ويقارن رواد الأعمال السوريون اللاجئون بين سياقين، بالاستناد إلى ما يمكن كسبه من أعمالهم في لبنان في مقابل العمل في سوريا وكيف يمكنهم إنفاق المال للعيش (أي نهج التكلفة - المنفعة). وبالنسبة إلى كثيرين، من المنطقي اقتصاديًا البقاء في لبنان في الوقت الحالي، إذ لن يتمكنوا من الحفاظ على نمط الحياة نفسه في سوريا، في حال عادوا إلى وظائفهم القديمة أو فتحو مشاريع فمائلة هناك.

(الرصيف) لعرضها منتجاتهم. من ناحية أخرى، تمّ الإبلاغ عن قيام بعض البلديات بإجلاء اللاجئين السوريين وإغلاق أعمالهم (Human Rights Watch, 2018). وبهذا المعنى، أصبحت البلديات منشأً افتراضياً للمساحات غير المنظّمة من خلال إعادة تعريفها لما هو مسموح به لكلّ من الأعمال والشركات السوريّة واللبنانية.

أثناء جمع البيانات، سمعنا عن حوادث يقوم بها أصحاب المحلات اللبنانيّة مثل إساءة فعّالة رواد الأعمال السوريين اللاجئين شفهيّاً، أو إثارة المشكّلات عن قصد بالقرب من متاجرهم، أو الإبلاغ عن عدم تسجيلهم لأعمالهم، أو من خلال عدم دفع رسوم السلع والخدمات التي يحصلون عليها منهم. بالطبع، تمّ التبليغ عن هذه الحالات ذاتياً ويجب أن نفهمها بحذر، فضلاً عن أن ليس كلّ الحالات التي عاينّاها في الدراسة واجهت فضايقات مماثلة. من ناحية أخرى، أشاد العديد من رواد الأعمال السوريين اللاجئين بجيرانهم اللبنانيين وزبائنهم ومورديهم الذين قدّموا لهم العون في الأوقات العصيبة وبنوا علاقات شخصيّة قويّة معهم.

لم تكن هناك استراتيجيات مواجهة مُحدّدة للتكيّف مع التحدّيات المؤسّسائية المعيارية غير المنظّمة المتعلّقة بشريّة ومدى قبول رواد الأعمال السوريين اللاجئين. ومع ذلك، لعبت الشبكة الاجتماعيّة والثقافيّة للمنطقة الجغرافيّة دوراً رئيسياً في تخفيف أو عرقلة اندماج وقبول رواد الأعمال السوريين اللاجئين. في الواقع، إنّ الجهود التي تبذلها مجتمعات اللاجئين السوريين للعمل وتقديم الخدمات إلى الشعب اللبناني يمكن أن تسهّل اندماجهم في المجتمعات المضيفة وشرعيّتهم في هذه المناطق.

التأثير الإيجابي لريادة أعمال اللاجئين السوريين

خلال المُقابلات التي أجريناها، سمعنا الكثير حول الفوائد التي يُساهم بها اللاجئون السوريّون بشكل عام، ومُساهمة رواد الأعمال السوريين اللاجئين في الاقتصادات المحليّة كونهم يستأجرون المنازل والمتاجر، ويقومون بشراء اللّوازم من أصحاب المتاجر اللبنانيين. أيضاً، وفي كثير من الأحيان، يقومون رواد الأعمال السوريين ببيع سلعا بأسعار أرخص للزبائن اللبنانيين. فضلاً عن أن معظم رواد الأعمال السوريين اللاجئين عيّنوا موطفاً واحداً أو اثنين في مشاريعهم، وبالتالي وفّروا فرص عمل للأشخاص المُستضعفين، ولا سيّما اللاجئين السوريين الآخرين وأيضاً اللبنانيين الفقراء. ومن الواضح أنّ هؤلاء العمّال كانوا يعملون من دون التصريح عنهم. وكذلك كان أفراد الأسرة يعملون في بعض المشاريع، ما وقرّ بعض الدعم لسبل العيش للاجئين السوريين الآخرين. باختصار:

السوريين اللاجئين في لبنان تعتبر مشروعة أم لا. تعكس قيم وأعراف المُجتمع المضيف ما إذا كانت المُجتمعات في لبنان (لا تزال) تتسامح وتقبّل رواد الأعمال السوريين اللاجئين. ويشير البحث إلى أن القواعد الرسميّة في لبنان تجعل إمكانيّة تشغيل مؤسّسة سوريّة يديرها اللاجئون أمراً صعباً للغاية، لكن بعض المُجتمعات والمدن لديها قواعد غير منظّمة أكثر تسامحاً وقبولاً، ما يجعل عمل رواد الأعمال السوريين اللاجئين شرعيّة. لكن مع ذلك، قد تتغيّر هذه الديناميات.

على الرغم من الترحيب باللاجئين السوريين في بعض المُجتمعات داخل لبنان، إلا أنّ رهاب الأجانب سائد ويتزايد، لا سيّما عندما يفتح رواد الأعمال السوريّون متاجر أو يأسسوا مشاريع جديدة. لأنّ مُجتمع الأعمال المضيف ينظر إليهم وكأهم «يسرقون» الزبائن والفرص من الشركات ورجال الأعمال المحليين، الذين يكافحون بالفعل للاستمرار في اقتصاد محليّ غير مستقرّ.

أتاحت الأنشطة الاقتصاديّة غير الرسميّة الأولية وغير الشرعيّة (Webb et al., 2009)، للاجئين السوريين فرصاً للتخلّب على المصاعب الاقتصاديّة التي يُواجهونها في حياتهم اليوميّة. ومع ذلك، أدّى الخطاب المُتصاعد في بعض المناطق اللبنانيّة إلى فرض تحدّيات على شرعيّة رواد الأعمال السوريين اللاجئين، بحيث قد يودّي فقدان هذه الشرعيّة في أعمالهم إلى تعريض سلامتهم وأعمالهم للخطر، في حين يعتمد الكثير منهم بشكلٍ محدود للغاية على المُساعدات والتبرّعات. في الواقع، نظراً لتحسّن الوضع نسبيّاً في سوريا، بدأت بعض البلديات والمواطنين اللبنانيين بالتساؤل عمّا إذا كان وجود اللاجئين السوريين لا يزال شرعيّاً في لبنان، وبدأوا ينظرون إلى أعمالهم على أنّها غير منظّمة وغير شرعيّة. ونتيجة لذلك، ازدادت المضايقات المباشرة وغير المباشرة التي تستهدف رواد الأعمال السوريين اللاجئين في العديد من المناطق اللبنانيّة.

في دراسات الحالة التي عملنا عليها، كان هناك تباين في قبول اللاجئين السوريين الذين لديهم أعمال في لبنان، وبمدى شرعيّة هذه المشاريع. في الواقع، هناك بعض مجالات العمل المسموح بها أكثر من غيرها بسبب التاريخ الطويل من التعاون بين المُجتمعين اللبناني والسوري، بدءاً من الأنشطة التجاريّة إلى الزواج. وقد أثر ذلك بدوّره على الطريقة التي رعت من خلالها مؤسّسات مثل البلديات والأحزاب السياسيّة هذا النوع من ريادة الأعمال أو، على الأقل، قبلت به وحاولت تنظيمه كما لو كانت أعمالاً غير منظّمة يُديرها لبنانيّون. اشتهرت مناطق مثل بئر الياص باستضافتها للاجئين السوريين وتقديمها بعض الدعم لهم بما في ذلك عدم التدخّل مباشرة في عمليّة تنظيم شركاتهم طالما أنّها تحترم بعض القواعد المحليّة، مثل الالتزام بعدم استخدام المساحات العاقة

تناقش فرونة هذه المجموعة على الرغم من الضغوطات. ومع ذلك، يجب أن نكون حذرين من تعريف الفرونة والتمييز بين سبل العيش والفرونة (Williams & Shepherd, 2016). العديد من رواد الأعمال السوريين اللاجئين قادرين على توفير سبل عيش معينة لإعالة أنفسهم وأسرهم المباشرة. وتعتبر سبل العيش عن توفير معظم الاحتياجات الأساسية لرواد الأعمال السوريين اللاجئين، ومساعدة أصحابها على التركيز أكثر على الأهداف قصيرة الأجل للعيش يومًا بيوم. من ناحية أخرى، قد يؤدي تحسين بعض المخاطر إلى تطوير حياتهم لأنهم نزحوا إلى لبنان ويركزون على سبل العيش على المدى الطويل، وقد تنطور ظروفهم من السيئ إلى الجيد. يجب تقسيم نتيجة المرونة بدورها إلى أشكال مختلفة استنادًا إلى: (١) مستوى قدرة رواد الأعمال السوريين اللاجئين على التعافي من الصعوبات، و(٢) المستوى المرجعي النسبي للحالة الأولية. هل هو انتعاش من سبل العيش الشاق إلى مستوى النجاح والاستقرار المالي الذي عاشوه في سوريا قبل الأزمة؟ أم أنها تقدم مقارنة مع مستوى الاستقرار الذي كانت عليه خلال الحرب في سوريا؟ أم أنها مقارنة مع المستوى الذي كانت عليه حياتهم عندما بدأوا العيش في لبنان؟ تم استخدام المرونة عمومًا لوصف الأفراد القادرين على الرد على الإكراه أو الاضطرابات والتعافي منها مع حد أدنى من التأثيرات على الاستقرار والأداء (Linnenluecke, 2003; Sutcliffe & Vogus, 2015) والتركيز على الانتعاش والعودة إلى ما كانت عليه حالتهم التشغيلية وأدائهم في السابق. يتم فهم المرونة على أنها عملية عودة إلى مستوى معين، ولكن شهد رواد الأعمال السوريون اللاجئون مستويات مختلفة من الرفاه المالي والاختلالات النفسية في السنوات الست الماضية. والتمييز بين هذه المستويات يرتبط بشكل وثيق بمدى فهم حالة ورثا اللاجئين السوريين الذين يُديرون أعمالًا في لبنان أو في أي دولة مُضيقة أخرى.

عبر معظم المشاركين عن سبل عيشهم أو بقائهم على قيد الحياة (Fathallah et al., 2015)، وكان لديهم القدرة على مواصلة العمل اليومي الجديد، على الرغم من كل التحديات. لكن هذا الأداء كان جديدًا ومختلفًا عن المستوى الذي كان عليه قبل الاختلال والانقطاع. في الواقع، يضيف عدم اليقين حول شرعية وجودهم عبئًا هائلًا على مرونة رواد الأعمال السوريين اللاجئين، الذين يعرفون أن فرز الوثائق القانونية الفردية والعائلية سيكلفهم الكثير من المال، وربما يؤدي توسيع أو نمو أعمالهم إلى وضعهم في خطر أعلى ويحولهم إلى أهداف لتنفيذ القانون. قد لا يمكن العودة إلى مستويات سابقة، ولكن مقارنة بالخيارات التي قد يواجهونها في حال عادوا إلى سوريا، رأى معظم رواد الأعمال السوريين اللاجئين أن أوضاعهم في لبنان أفضل.

- ◀ يعدّ رواد الأعمال السوريون اللاجئون مصدرًا أساسيًا للطلب على البضائع والمواد الغذائية واللوازم التجارية والمتاجر والسكن، ما يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي المحلي.
- ◀ يوفر رواد الأعمال السوريون اللاجئون منتجات وخدمات بأسعار تنافسية تعود بالنفع على جميع المستهلكين في السوق.
- ◀ أدى وجود رواد الأعمال السوريين اللاجئين في بعض المناطق إلى زيادة تدفق الأموال والإنفاق في المناطق الريفية وفي الأحياء الفقيرة نسبيًا في لبنان. وتم إنشاء اقتصاد محلي متناهي الصغر من خلال أنشطة رواد الأعمال السوريين اللاجئين ودعم قطاع المساعدات، ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع.
- ◀ تقوم بعض المنظمات المحلية والدولية بإنشاء برامج تمنح اللاجئين الفرصة لتطوير أفكارهم الخاصة الريادية وتحولها إلى مشاريع أعمال. وهو ما ساعد اللاجئين لكي يصبحوا أقل اعتمادًا على المساعدات وغيرها من أشكال الدعم.
- ◀ توسعت بعض الشركات التي يديرها اللاجئون، وخلقت فرص عمل لبعض اللبنانيين واللاجئين السوريين الآخرين الذين يبحثون عن وظائف.

نتائج زيادة الأعمال: تأمين سبل العيش أو المرونة؟

على الرغم من أن مقارنتنا القائمة على النوعية لا تهدف، ولا يمكنها أساسًا، تقييم تأثير المشاريع القائمة على جودة سبل العيش وتحسين دخل رواد الأعمال السوريين اللاجئين، إلا أن التقرير يسلط الضوء على بعض الأفكار التي يمكن استكشافها بشكل أكبر في الأبحاث المستقبلية.

أولًا، ما يحدّد أداء ونجاح رواد الأعمال السوريين اللاجئين هو أمر شخصي للغاية، ويعتمد على الثروات والأهداف الأولية للشخص، ويمكن أن يشمل العديد من العناصر بما في ذلك المكافآت المالية والنفسية والاجتماعية واستقرار الأسرة. على سبيل المثال، حدّد بعض رواد الأعمال السوريين اللاجئين نجاح أعمالهم من خلال القدرة على إطعام الأسرة. فيما أراد آخرون جني الأرباح والبدء في ادخار المال، بينما كانت مجموعة أخرى تفكر في تنمية الأعمال والاعتراف بها بين أقرانها.

ثانيًا، يجب تقييم الأداء بالاستناد إلى معايير واضحة، ولا سيما الأدبيات والتقارير المنشورة حول اللاجئين السوريين التي

الخطط والآفاق المستقبلية

لا يخطط جميع رواد الأعمال السوريين اللاجئين في لبنان، الذين تمّت مُقابلتهم، لمغادرة لبنان قريباً. حدّدنا ثلاث مجموعات من رواد الأعمال السوريين اللاجئين من حيث الخطط والآفاق. أولاً، يتوق بعض رواد الأعمال السوريين اللاجئين إلى العودة إلى عائلاتهم وشركاتهم في سوريا، لكنهم ما زالوا ينتظرون المزيد من الضمانات الأمنية أو طمأننتهم بأنّه لن يتمّ إعادتهم للعمل في الجيش عند العودة. ثانياً، أدركت مجموعة من رواد الأعمال السوريين اللاجئين بأن الفرص الاقتصادية والأسرية والاجتماعية الحالية في لبنان مؤاتية لهم أكثر بكثير ممّا يمكن أن يحصلوا عليه الآن في سوريا. ثالثاً، لم تعرف مجموعة من رواد الأعمال السوريين اللاجئين أين يمكن أن تكون في العام المقبل، وكان من الصعب عليهم إدراك الأهداف المستقبلية لأن هناك عوامل متعدّدة غير مؤكّدة توجّههم.

المُساهمة في الأدبيات الأكاديمية

تسهم هذه الدراسة الاستكشافية في تعزيز الأدبيات الناشئة حول ريادة أعمال اللاجئين. ويؤكّد التقرير على الإبداع والتحدّيات والصراعات ونقاط الضعف الموجودة بين رواد الأعمال السوريين اللاجئين، وكيف يتكيّفون على الرغم من الظروف المُعاكسة. بشكل رئيسي، تمّ التركيز على تجارب وممارسات رواد الأعمال الذين يعيشون في مناطق وضمن سياقات هامشية وصعبة (Imas, Wilson, & Weston, 2012)، بحيث تبين أنّهم غير مُتجانسين للغاية، وأن فهم دوافعهم وخصائصهم وآليات تكيفهم وأهدافهم يمكن أن تثير فهمنا لريادة الأعمال اليومية (Welter et al., 2017) في سياق مليء بالتحديّ. تميل معظم الدراسات حول ريادة أعمال المهاجرين إلى التركيز على الفرص وإمكانات نموّ رواد الأعمال المهاجرين. ومع ذلك، يمكن أن تساعدنا هذه الدراسة وغيرها من الدراسات حول رواد الأعمال اللاجئين في فهم تجارب اللاجئين الذين يختلفون عن المهاجرين لناحية الانخراط في الصدمات السابقة التي تعرّضوا لها، والكفاح والتحدّيات الحالية التي يواجهونها في عملية تأسيس أعمالهم وربّما تنميتها.

بالإضافة إلى ذلك، تُساهم هذه الدراسة في أدبيات التضمين المُختلط (Kloosterman et al., 1999) من خلال إعطاء صوت لرواد الأعمال لفهم كيف يمكن لجوانب الترابط المُختلفة مثل المُجتمع والاقتصاد والثقافة والشبكات أن تشكّل أعمالهم. على سبيل المثال، يعدّ دور المواجهين بتطبيق القانون والبلديّات بارزاً للغاية في تحديد مدى جواز تأسيس أعمال من قبل رواد الأعمال السوريين اللاجئين. ويظهر التقرير طبقات متعدّدة المُستويات للتأثيرات المؤسّساتية التي يمكن أن تؤثر على أصحاب المشاريع بشكلٍ إيجابي أحياناً وسلبي في أحيان أخرى. وعلى الرغم من أنّ التنظيمات المؤسّساتية الوطنية والسياقات الاجتماعية الثقافية الأوسع نطاقاً تؤثر على عمليّات رواد الأعمال السوريين اللاجئين وفقاً لمنظور التضمين المُختلط، إلّا أنّ النتائج تسلّط الضوء على تعدّد المؤسّسات وعدم التجانس في تطبيق القوانين بين مناطق مُختلفة. وتقدّم هذه الدراسة أيضاً فهم الأنواع المُختلفة من رأس المال الاجتماعي وشبكات رواد الأعمال اللاجئين. على سبيل المثال، يمكن للاجئين أو المهاجرين الذين ينتقلون إلى بلدٍ مجاور الاستفادة من الصداقات القديمة أو الروابط العائلية مع السكّان المحليين لتسهيل عملهم. وقد تمكّن العديد من رواد الأعمال السوريين اللاجئين من إبرام اتفاقيّات شراكة غير منظمّة مع الأصدقاء اللبنانيين أو أفراد الأسرة الذين يعرفونهم منذ ما قبل نزوحهم.

الخلاصة

تكمّن المساهمة الرئيسيّة لهذا التقرير بتسليط الضوء على تجارب اللاجئين السوريين في لبنان من خلال تشغيل مشاريعهم على الرغم من البيئة المؤسّساتية الصعبة للغاية. وتعدّ ريادة الأعمال إحدى الطرق التي يتكيف بها اللاجئون السوريون لتأمين عيشهم. ونظرًا إلى تعقيد القوانين والتنظيمات، فضلًا عن محدودية وصولهم إلى رأس المال المالي، يعمل رواد الأعمال السوريون اللاجئون في أسواق غير مننظمة في مناطق لبنانية مختلفة. تلقي الدراسة الضوء على الأساليب والديناميات المختلفة التي يتجنّب رواد الأعمال من خلالها بعض الضغوط المؤسّساتية الرسميّة. فيما تساعد آليات التكيف الأربعة أي الرضا والاختباء والتمويه والشراكة غير المننظمة، رواد الأعمال السوريين اللاجئين على إنشاء مشاريع وتأمين سبل عيشهم. من الواضح، أن ليس كلّ رواد الأعمال السوريين اللاجئين يعملون جيدًا أو أدائهم جيّد، فيما توفر بعض المشاريع الدعم لهم ليعيشوا بشكل يومي، على أمل أن يتحسن عملهم والظروف القانونية والاجتماعية. أيضًا، هناك مجموعة من رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين يكافحون لأنّ أعمالهم لم تنجح أو يتمّ إغلاقها لأسباب مختلفة. شعر عدد قليل من رواد الأعمال بمزيد من المرونة من خلال مشاريعهم إذ يقدّرون مدى تحسّن حياتهم منذ بدء مشاريعهم، وهم يتطلّعون إلى النموّ وتحسين ظروفهم المالية.

لا يرتبط تنظيم المشاريع في الاقتصاد غير الرسمي بالحماية بشكل افتراضي ووفقًا لتعريف الأسواق غير المننظمة. ومع ذلك، قد توفر فرصًا ميسورة التكلفة وشاملة اجتماعيًا للكثيرين لكسب سبل عيشهم والاندماج مع المجتمع المحلي. إذا استمرت المجتمعات المضيفة في قبول رواد الأعمال السوريين اللاجئين في أسواقها بسبب القيم والقواعد الاجتماعية، فقد يتمكّن رواد الأعمال السوريون اللاجئون من الحفاظ على سبل عيشهم كما هي حاليًا. ومن خلال نزع الشرعية عن هذه المشاريع، قد يشعرون بدافع (أو بالقسر) للانتقال إلى إضفاء الطابع المننظم على أعمالهم في هذه المجتمعات. ومع ذلك، إذا كان من المستحيل تحقيق متطلبات معظم رواد الأعمال السوريين اللاجئين، سينتهي بهم المطاف بإغلاق متاجرهم والانتقال إلى أوضاع ماليّة وسبل عيش أسوأ.

من حيث الوكالة، يعرض التقرير ٣٧ حالة للاجئين سوريين اختاروا تأمين قعّيشتهم بأنفسهم وفتح مشاريعهم الخاصة. ومع ذلك، فإنّهم يختلفون في بعض الخصائص كما نوقش في التقرير. والجدير بالذكر أن أعلى درجة من الوكالات تنعكس من خلال رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين يرغبون

وتتناول هذه الدراسة أيضًا الأدبيات المتعلقة بريادة الأعمال في الاقتصادات غير الرسميّة (Webb et al., 2012; Bruton et al., 2013) من خلال التركيز على أنواع مميزة من ريادة الأعمال غير المننظمة. ومن ثمّ تمّ توسيع نطاق العمل بالاستناد إلى (Oliver (1991 في فهم الاستجابات للضغوط المؤسّساتية من خلال تمييز آليات التكيف غير المننظمة الأكثر دقة لدى رواد الأعمال السوريين اللاجئين، وتبيّن أن استراتيجيات المواجهة غير المننظمة تتحدّى العديد من المفاهيم المتعلقة بدناميات القوة بين أصحاب المشاريع اللاجئين وأصحاب المصلحة المحليين. ويوضح التقرير كيف يمكن للعلاقات بين رواد الأعمال اللاجئين وملاك العقارات والشركاء أو الرعاة أن تخفّف من العوائق أمام عمليّات رواد الأعمال السوريين اللاجئين، ولكنّها قد تعرّضهم لمخاطر جديدة.

تبرز هذه الدراسة أيضًا أن على الرغم من كون معظم رواد الأعمال غير المننظمين يعتبرون جهات فاعلة شرعيّة في الأدبيات الحالية حول الاقتصادات غير الرسميّة في البلدان النامية، فقد يفقدون الشرعيّة مع مرور الوقت ويواجهون أشكالًا جديدة من الفراغ المؤسّساتي غير المننظم (Webb et al., 2019)، الذي قد يؤدّي إلى زيادة التحديّات القائمة والتي يواجهونها نتيجة الفراغ المؤسّساتي الرسمي.

التوصيات

يجب أن نكون حريصين على عدم تعظيم ريادة أعمال السوريين اللّاجئين، إذ لا يزال البعض يُكافح ويواجه مصاعب اقتصادية ونفسية يومية. وبدلاً من التركيز على بطولة ونجاح رواد الأعمال يجب أن نركّز على تجارب حياتهم الحقيقية، وما يمكن القيام به لتعزيز ريادة أعمال السوريين اللّاجئين في لبنان (على الأقل مؤقتاً) و/أو في سوريا عندما يعودون. في الواقع، قال بعض المشاركين أنّهم يخطّطون للاستمرار في المشروع نفسه عندما يعودون إلى سوريا. ومن خلال التأكيد على وجود تحديات مرتبطة بتنظيم المشاريع غير المنظمة للّاجئين السوريين، وكذلك آليات التكيف الخاصة بهم، نأمل أن نصل إلى صناع السياسات المعنيين في ريادة اللّاجئين وبناء المؤسسات.

يتواجد رواد الأعمال السوريّون اللّاجئون هنا للبقاء. ما نحتاج إليه، بشكل أساسي، هو نموذج جديد يمكننا من خلاله فهم واحتضان الاقتصاد شبه الرسمي لرواد الأعمال السوريين اللّاجئين، وهو نهج هجين لاحتضان المقيمين المحليين والأجانب، المنظمين وغير المنظمين، الصغار والكبار، المضيفين والضيوف. سوف أقدم هنا بعض التوصيات التي تستند إلى نتائج الدراسة، ونظرًا إلى منهجية دراسة الحالة والنهج الاستكشافي لهذا البحث، أعتقد أنّ هذه الأفكار تستحق المناقشة مع أصحاب المصلحة من مختلف المستويات ونقاط الاهتمام وهم: رواد الأعمال السوريّون اللّاجئون ورواد الأعمال اللبنانيون والمواطنون اللبنانيون في المجتمع المضيف وجيران اللبنانيين والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمجتمع المدني وممثلو البلديات والمستشارون القانونيون، وغيرهم.

ومن دون دعم على المستوى الكلي للهيئات المؤسسية وصانعي السياسات، فإن قدرة الهيئات الوسيطة مثل البلديات على تنفيذ القوانين أو التغاضي عن بعضها سيؤدي إلى معاملة رواد الأعمال السوريين اللّاجئين بطريقة غير عادلة. في حين يعتبر التنسيق الفعّال بين أصحاب المصلحة وتوعيتهم حول ريادة أعمال السوريين اللّاجئين خطوتين أوليتين مهمتين.

هناك تأكيد متزايد ومتكرّر في الخطاب السياسي الحالي بأنّ اللّاجئين السوريين هم «ضيوف» في لبنان، وأنّه ومن الأفضل عودتهم إلى المناطق الآمنة في سوريا. حتّى في ظلّ هذا الموقف الحالي، يمكننا طرح بعض التوصيات التي قد تساعد في الاعتماد على أنفسهم واكتساب بعض الخبرة في مجال ريادة الأعمال التي يمكن نقلها إلى سوريا عند عودتهم. في الواقع، تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بالفعل باستكشاف الفرص لتقديم المساعدة في مجال تنظيم

في تنمية أعمالهم واللّجوء إلى التمويه أو الشراكة غير المنظمة. من ناحية أخرى، يميل رواد الأعمال الذين اختاروا الاختباء أو التنصّل من التحديات المؤسسية إلى أن يكونوا أكثر رضا عن الوضع الراهن، وعدم ممانعة البقاء مناطق أو أحياء معينة، وتأمين سبل العيش ليوم آخر. بشكل عام، يُمارس جميع رواد الأعمال الوكالة داخل المساحات الضيقة من المناطق التي يعيشون ويديرون أعمالهم فيها. ومع ذلك، كانوا خارج هذه السياقات، عاجزين لأنهم لا يعرفون متى وما هو الإجراء القانوني والاجتماعي الجديد الذي سيطبق عليهم، وكيف ستؤثر هذه التغييرات على أعمالهم ووضعهم القانوني الفردي. على الرغم من أن معظم آليات التمويه والرعاية كانت تعتمد على الشبكة والعلاقات الشخصية لرواد الأعمال السوريين اللّاجئين، إلّا أنّنا لا نعرف ما إذا كانت السلطة ستحوّل إلى شركاء ورعاة لبنانيين، وإن كان سيتم اختبار الثقة بين الطرفين. ومع ذلك، اختار بعض رواد الأعمال السوريين اللّاجئين الذين تبوّأوا الاختباء عدم إخفاء مشاريعهم وراء الشركاء اللبنانيين لأنهم كانوا يخشون استغلالهم في مرحلة لاحقة.

السوريين التعليمية والمهنية معروفة بموجب القانون المعمول به في البلاد.

دراسة التأثير الإيجابي والسلبي لرواد الأعمال السوريين اللاجئين على المشاريع والأعمال اللبنانية.

اقترح مبادئ توجيهية جديدة لتسهيل وثائق الإقامة القانونية لرواد الأعمال السوريين اللاجئين، وتقديم خطة تدريجية واقعية لتسهيل تسجيل شركات وأعمال من يرغب في ذلك. تحتاج الحكومة إلى العمل مع القطاع غير المنظم وليس ضده. بشكل عام، يعدّ رواد الأعمال السوريون اللاجئون الذين يرغبون في تسجيل أعمالهم أكثر توجهاً نحو النمو والتوسع، ما قد يكون له تأثير اقتصادي إيجابي على المجتمع المضيف. إلى ذلك، يجب أن يتناول الإطار الجديد إضفاء الطابع المنظم على رواد الأعمال اللبنانيين غير المنظمين.

صياغة المتطلبات الواقعية التي يمكن أن تشجع بعض رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين يرغبون في تنمية أعمالهم في لبنان على إضفاء الطابع المنظم عليها، وحماية أولئك الذين لا يريدون، أو لا يستطيعون، للانتقال نحو بدائل أخرى لتأمين سبل العيش.

تشجيع البلديات والجهات الفاعلة الحكومية الأخرى على معاملة رواد الأعمال السوريين اللاجئين الذين يجبرون على إغلاق أعمالهم برحمة وعدالة.

تحديد متطلبات معينة لتسجيل شركات رواد الأعمال السوريين اللاجئين القادرين على التسجيل، لإضفاء الطابع المنظم عليها، ولكن أيضاً لتقييد أنشطتها. يمكن تقديم درجات مختلفة للشركات السورية على أساس الحجم والمساهمة في العمالة اللبنانية والإيرادات العاقبة.

تشجيع الشركات اللبنانية - السورية الرسمية والعدالة والطوعية. ويمكن لصانعي السياسة توفير حوافز وقيود أقل للشركات اللبنانية السورية على حساب الشركات السورية فقط، طالما أن كلا الطرفين يتمتعان بحقوق متساوية وعدالة في النظام القضائي اللبناني في حالة النزاع.

تعزيز عملية تدريب ومساعدة رواد الأعمال السوريين اللاجئين. وهنا نشني على جهود العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي توفر التدريب على الأعمال والمنح المالية والقروض الصغيرة لتدريب ودعم أعمال رواد الأعمال السوريين. وركزت منظمات مثل «سبارك» و«جسور» على الشركات الناشئة الخاصة

المشاريع في سوريا. ومع ذلك، بغض النظر عن التغييرات في القوانين والتنظيمات المتعلقة بوجود لاجئين سوريين في لبنان ووضعية مشاريعهم، يتوجب علينا جميعاً واجبات أخلاقية لحماية اللاجئين السوريين وتوفير إجراءات لائقة وعادلة طوال الوقت.

المشاركة في حوار متعدد القطاعات بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك رواد الأعمال السوريين اللاجئين والمجتمع المضيف داخل كل بلدية تستضيف لاجئين سوريين مع التركيز على التأثير الإيجابي لريادة أعمال السوريين اللاجئين على مجتمعاتهم. ويمكن أن توفر النقاشات والتفاعلات غير الرسمية بين الجهات الفاعلة زخماً لمبادرات جديدة لإضفاء الشرعية على عمل رواد الأعمال السوريين اللاجئين، قبل الانتقال إلى إصلاحات جديدة لتسهيل البيئة التنظيمية وتحديد خطط عمل قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويجب أن يركز الحوار أيضاً على كيفية الحفاظ على شرعية رواد الأعمال السوريين اللاجئين، وحاجتهم إلى الهيكلة بطرق معينة، وذلك لتحقيق التشابه مع المشاريع المنظمة الأخرى. مع ملاحظة أنّ المشاريع المنظمة لا يجب أن تكون مشاريع كذلك بالكامل، حيث أنّ العديد من الشركات اللبنانية تعمل بشكل غير منظم في العديد من المناطق.

البدء في إجراء دراسات واسعة النطاق لدراسة عدد وحجم النتائج والتدفقات الاقتصادية لرواد الأعمال السوريين اللاجئين في المناطق المختلفة في لبنان.

تثقيف أصحاب المصلحة حول تجارب البلدان الأخرى في استضافة رواد الأعمال السوريين اللاجئين. على سبيل المثال، بلغ رأس المال الذي استثمره رواد الأعمال السوريون اللاجئون العاملون بشكل منظم في مصر نحو ٨٠٠ مليون دولار منذ العام ٢٠١١ (ILO, United Nations Development Program [UNDP], & World Food Programme [WFP], 2016). فيما تمّ الإبلاغ عن قيام رواد الأعمال السوريين اللاجئين العاملين بشكل غير منظم بتوفير فرص عمل غير منظمة في مصر لكلّ من العمّال السوريين والمصريين، وفي بعض الحالات العمّال المصريين. وقد أدّى ذلك إلى تعزيز تبادل الخبرات بين القوة المصرية المحلية والعمّال السوريين وزيادة صادرات مصر بشكلٍ فعّال. استثمر رواد الأعمال السوريون اللاجئون في قطاعات مثل إنتاج العطور والمنسوجات والمواد الغذائية والمطاعم. وحالياً يرتدي الكثير من المصريين ملابس تحمل علامة «صنع في مصر بأيادٍ سورية» (ILO, UNDP, & WFP, 2016). بالإضافة إلى ذلك، تقوم السلطات المصرية بإنشاء إطار قد يجعل وثائق

باللاجئين السوريين والأفكار الشبابية التي لديها القدرة على التوسع. كما ينبغي تشجيع المزيد من برامج التدريب على تنظيم المشاريع، بما في ذلك منح التوأمة والقروض الصغيرة وورش العمل.

- ◀ تشجيع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية على إنشاء منهج لتعليم ريادة الأعمال وتيسير الفرص من خلال التدريب المصمم خصيصًا للأشخاص الأكثر نضجًا أو الأكبر سنًا (الذين تزيد أعمارهم عن ٣٠ عامًا)، ويتمتعون بقدر كبير من المعرفة والخبرة، ويحتاجون إلى الدعم المهني والمالي من أجل تنفيذ أفكارهم.

المراجع:

- Environments Enhance Mastery over Adversity. In *Academy of Management Proceedings* (Vol. 2015, No. 1, p. 13725). Briarcliff Manor, NY 10510: Academy of Management.
- Glaser, B. G. and Strauss, A. L. (1967). *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*. Chicago, IL: Aldine.
- Harb, M., Kassem, A., & Najdi, W. (2018). Entrepreneurial refugees and the city: brief encounters in Beirut. *Journal of Refugee Studies*, 32(1), 23-41.
- Heilbrunn, S., J. Freiling, and A. Harima. 2018. *Refugee Entrepreneurship: A Case Based Topography*. New York, NY: Palgrave Macmillan.
- Heilbrunn, S. & Iannone, R.L. (2019). Chapter 1: Introduction, in Heilbrunn, S., Freiling, J. and Harima, A. (Eds.). *Refugee Entrepreneurship – A Case Based Taxonomy*. Palgrave Macmillan.
- Human Rights Watch. (2018). "Our homes are not for strangers": Mass evictions of Syrian refugees by Lebanese municipalities. Retrieved from <https://www.hrw.org/report/2018/04/20/our-homes-are-not-strangers/mass-evictions-syrian-refugees-lebanese-municipalities>
- International Labour Organization [ILO]. (2003). International Labour Organization: Guidelines concerning a statistical definition of informal employment, endorsed by the Seventeenth International Conference of Labour Statisticians (November-December 2003); in: *Seventeenth International Conference of Labour Statisticians* (Geneva, 24 November - 3 December 2003), Report of the Conference; Doc. ICLS/17/2003/R; International Labour Office, Geneva, 2003
- ILO. (n.d.). Retrieved from <https://www.ilo.org/global/topics/employmentpromotion/informal-economy/lang--en/index.htm>
- Aldrich, H. E., & Baker, T. (2001). Learning and legitimacy: Entrepreneurial responses to constraints on the emergence of new populations and organizations. *The Entrepreneurship Dynamic: Origins of Entrepreneurship and the Evolution of Industries*, 1, 207-35.
- Ajluni, S. & Kawar, M. (2015). Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis. *International Labour Organization Regional Office for Arab States Publication*. Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_374826.pdf
- Bizri, R. M. (2017). Refugee-entrepreneurship: a social capital perspective. *Entrepreneurship & Regional Development*, 29(9-10), 847-868.
- Bruton, G. D., Ireland, R. D., & Ketchen Jr, D. J. (2012). Toward a research agenda on the informal economy. *Academy of Management Perspectives*, 26(3), 1-11.
- Caliendo, M., Fossen, F., & Kritikos, A. S. (2014). Personality characteristics and the decisions to become and stay self-employed. *Small Business Economics*, 42(4), 787-814.
- De Castro, J. O., Khavul, S., & Bruton, G. D. (2014). Shades of grey: how do informal firms navigate between macro and meso institutional environments?. *Strategic Entrepreneurship Journal*, 8(1), 75-94.
- De Soto, H. (1989). *The Other Path*. New York, NY: Basic Books.
- EEAS. (2019). European External Action Service. Syrian Refugees in Lebanon. Press release. https://eeas.europa.eu/delegations/lebanon/71235/syrian-refugees-lebanon_en
- Fathallah, R., Branzei, O., & Schaan, J. L. (2015). Survivorship as Emplacement: How Turbulent

- Oliver, C. (1991). Strategic responses to institutional processes. *Academy of Management Review*, 16(1), 145-179.
- Ram, M., Edwards, P., Jones, T., & Villares-Varela, M. (2017). From the informal economy to the meaning of informality: Developing theory on firms and their workers. *International Journal of Sociology and Social Policy*, 37(7/8), 361-373.
- Shepherd, D. A., Saade, F. P., & Wincent, J. (2019). How to circumvent adversity? Refugee-entrepreneurs' resilience in the face of substantial and persistent adversity. *Journal of Business Venturing*.
- Strauss, A. and Corbin, J. (1998). *Basics of Qualitative Research: Techniques and Procedures for Developing Grounded Theory*. Newbury Park, CA: Sage.
- Sutcliffe, K. M., & Vogus, T. J. (2003). Organizing for resilience. *Positive Organizational Scholarship: Foundations of a New Discipline*, 94, 110.
- Tsai, K. S. (2006). Adaptive informal institutions and endogenous institutional change in China. *World Politics*, 59(1), 116-141.
- United Nations High Commissioner for Refugees [UNHCR]. (2017). Resettlement Fact Sheet 2017. Retrieved from <https://www.unhcr.org/5a9d507f7>
- UNHCR. (n.d.). Syria Regional Refugee Response Portal—Lebanon. Retrieved from https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71#_ga=2.62396772.975024600.1555321625-357837529.1548336408
- Wauters, B., & Lambrecht, J. (2008). Barriers to refugee entrepreneurship in Belgium: Towards an explanatory model. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 34(6), 895-915.
- Webb, J. W., Tihanyi, L., Ireland, R. D., & Sirmon, D. G. (2009). You say illegal, I say legitimate: ILO, United Nations Development Program, & World Food Programme. (2016). *Jobs make the difference: Expanding economic opportunities for Syrian refugees and host communities*. Retrieved from <http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/jobs-makethe-difference.html>
- Imas, J. M., Wilson, N., & Weston, A. (2012). Barefoot entrepreneurs. *Organization*, 19(5), 563-585.
- Janmyr, M. (2016). *The legal status of Syrian refugees in Lebanon*. Working paper IFI publication. Retrieved from http://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/working_papers/20160331_Maja_Janmyr.pdf
- Kloosterman, R. C. (2010). Matching opportunities with resources: A framework for analysing (migrant) entrepreneurship from a mixed embeddedness perspective. *Entrepreneurship and Regional Development*, 22(1), 25-45.
- Kloosterman, R., Van Der Leun, J., & Rath, J. (1999). Mixed embeddedness: (in)formal economic activities and immigrant businesses in the Netherlands. *International journal of urban and regional research*, 23(2), 252-266.
- Koller, S., Kunze, D. (2017). Don't miss out on innovation. *Executive Magazine*. Retrieved from <https://www.executive-magazine.com/special-report/dont-miss-out-on-innovation>
- Linnenluecke, M. K. (2017). Resilience in business and management research: A review of influential publications and a research agenda. *International Journal of Management Reviews*, 19(1), 4-30.
- Maloney, W. F. (2004). Informality revisited. *World Development*, 32(7), 1159-1178.
- Miles, M. B. and Huberman, A. M. (1994). *Qualitative Data Analysis: An Expanded Sourcebook*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

- Yassin, N., Stel, N., & Rassi, R. (2016). Organized chaos: Informal institution building among Palestinian refugees in the Maashouk gathering in South Lebanon. *Journal of Refugee Studies*, 29(3), 341-362.
- Yahya, M. (2018). *Policy framework for refugees in Lebanon and Jordan - Unheard voices: What Syrian refugees need to return home*. Retrieved from <https://carnegiemec.org/2018/04/16/policy-framework-for-refugees-in-lebanon-and-jordan-pub-76058>
- Yin, R. J. (1994). Designing case studies. In R. K. Yin (Ed.), *Case study research: Design and methods* (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Entrepreneurship in the informal economy. *Academy of Management Review*, 34(3), 492-510.
- Webb, J. W., Bruton, G. D., Tihanyi, L., & Ireland, R. D. (2013). Research on entrepreneurship in the informal economy: Framing a research agenda. *Journal of Business Venturing*, 28(5), 598-614.
- Webb, J. W., Khoury, T. A., & Hitt, M. A. (2019). The Influence of Formal and Informal Institutional Voids on Entrepreneurship. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 1042258719830310.
- Welter, F., Baker, T., Audretsch, D. B., & Gartner, W. B. (2017). Everyday entrepreneurship—a call for entrepreneurship research to embrace entrepreneurial diversity. *Entrepreneurship Theory and Practice*. doi: 10.1111/etap.12258.
- Welter, F., Xheneti, M., & Smallbone, D. (2018). Entrepreneurial resourcefulness in unstable institutional contexts: The example of European Union borderlands. *Strategic Entrepreneurship Journal*, 12(1), 23-53.
- WIEGO. (2018). Informal Economy. Retrieved from <http://www.wiego.org/informal-economy/about-informal-economy>
- Williams, C. C. (2008). Beyond necessity-driven versus opportunity-driven entrepreneurship: a study of informal entrepreneurs in England, Russia and Ukraine. *The International Journal of Entrepreneurship and Innovation*, 9(3), 157-165.
- Williams, T. A., & Shepherd, D. A. (2016). Building resilience or providing sustenance: Different paths of emergent ventures in the aftermath of the Haiti earthquake. *Academy of Management Journal*, 59(6), 2069-2102.
- Yassin, N., & Chammaa, J. (2016). The informal adaptive mechanisms among Syrian Refugees and marginalised host communities in Lebanon. *Middle East Centre Blog*.

برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين

يواجه لبنان والعالم العربي إحدى أضخم أزمات اللجوء التي أنتجت تحديات جمة في صياغة السياسات والبرامج المتعلقة باللاجئين والمجتمعات المضيفة. في هذا الإطار، يسعى برنامج "الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في العالم العربي" إلى توظيف البحوث المتصلة باللاجئين لمعالجة الفجوة المعرفية القائمة وإثراء الحوار حول قضايا اللاجئين بين الأكاديميين وصانعي القرار والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع، ومن ثم صياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات العامة وإطلاق مبادرات ذات صلة باللاجئين في الشرق الأوسط وخارجه.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.



華隆股份有限公司
多元能加工業

